الأزمات الاقتصادية والزواج العُرْفِي بين النساء
دراسة ميدانية

Economic crises and customary marriage among women
A field study

د/ ريمان عيد محمود خالد

مدرس بقسم علم الاجتماع كلية الآداب–جامعة دمياط

الملخص

يهدف البحث الراهن إلى الوقوف على العوامل الأساسية التي تدفع النساء للزواج العرفي، والتعرف على الآثار المترتبة عليه، ومحاولة الكشف عن الآليات التي تساعد في القضاء على هذه الظاهرة، وتحديد كيفية الحفاظ على حقوق المرأة، ومواجهة أهم المشكلات التي تعاني منها؛ ومن ثمَّ تُقدم على الزواج العرفي. وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة، وتم إجراء البحث على عينة عمديَّة أو غرضية تتكون من (١٥) حالة من النساء اللاتي أقدمن على الزواج العرفي، بالإضافة إلى مقابلة (٦) من موظفي الشئون القانونية والتأمينات بمدينة دمياط، وتم الاعتماد في عملية جمع البيانات على بعض الأدوات المنهجية؛ والتي تمثَّلت في المقابلة المتعمقة.

وكشف البحث عن عدة نتائج أهمها: أن العوامل الاقتصادية تأتي في مقدمة الأسباب؛ حيث لجأت حالات البحث إلى الزواج العرفي لضمان استمرار حصولهنَّ على معاش أحد الوالدين، أو زوجها المتوفَّى؛ خاصَّةً أن غالبية عينة البحث من المطلقات والأرامل، كما توصل البحثُ كذلك إلى عدم وجود عقوبات جزائية، أو قانون رادع يمنع الزواج العرفي، وهذا ما أكدته غالبية الحالات عند البلاغ عن الزواج العرفي، وتحويلهن للشئون القانونية بإرجاع المبالغ المالية فقط، كما يُعَدُّ الجهل بأمور الدين سببًا في انتشار حالات الزواج العرفي.

أما عن المشكلات المترتبة على هذه الظاهرة؛ فأبرزها ضياع حقوق المرأة؛ لصعوبة إثبات الزواج؛ لعدم وجود مستند قانوني بصفة عامة، وضياع حقوق الأبناء، وصعوبة إثبات النسب؛ خاصَّةً بعد الإبلاغ عن زواج الحالات العرفي، وعدم تحمل مسئولية الإنفاق على الأبناء ورعايتهم، وشعور المرأة التي تزوجت زواجًا عرفيًّا بأنها أقل شأنًا وقيمة مقابل المرأة المتزوجة بشكل رسمي وقانوني، وأيضًا الشعور بالقلق تجاه المستقبل؛ نتيجة تدني الوضع الاقتصادي، وانقطاع المعاش الحكومي عنها.

وقد أوصى البحث بضرورة نشر الوعي بخطورة ظاهرة الزواج العرفي، والحرص على توثيق عقود الزواج، والتأكد من الأركان والشروط الشرعيَّة، كما يوصي بإعادة النظر في القوانين والأسباب التي أدت إلى انتشار هذه الظاهرة؛ ومنها البحث في تحديث قانون المعاشات للمطلقات والأرامل، وإيجاد بديل أفضل لهن، منعًا للإقدام على الزواج العرفي بهدف الحفاظ على معاش المطلقات والأرامل، كما يوصي البحث أيضًا بضرورة وضع عقوبة رادعة لمَن يتهاون في ترك توثيق عَقْد الزواج، ويُقدم على الزواج العرفي؛ وذلك لما يترتب على هذا الزواج غير القانوني من تلاعب بالقانون، والتعرض لضياع الحقوق.

الكلمات المفتاحية: الأزمة الاقتصادية. الزواج العرفي. نظرية الأنومي (اللامعيارية). نظرية بناء الفرصة. نظرية الضغوط العامة.

Economic crises and customary marriage among women A field study

Abstract

The current research aims to identify the basic factors that lead women to customary marriage, identify the effects resulting from customary marriage, reveal the mechanisms that help eliminate the phenomenon of customary marriage, and determine how to preserve women's rights and confront the most important problems they suffer from when they enter into customary marriage. The case study approach was used, and the research was conducted on a deliberate or purposeful sample consisting of (15) cases of women who entered into customary marriage, in addition to interviewing (6) employees of legal affairs and insurance in Damietta city. The data collection process relied on some methodological tools represented by the in-depth interview.

The research revealed several results, the most important of which are: Economic factors came at the forefront of the reasons; as the research cases resort to customary marriage to ensure their continued receipt of the pension of one of the parents or their deceased husband, especially since the majority of the research sample are divorced and widowed. It also concluded that there are no criminal penalties or a deterrent law that prevents customary marriage, which was confirmed by the majority of cases when reporting customary marriage and referring them to legal affairs to return the financial amounts only. Ignorance of religious matters may also be a reason for the spread of customary marriage cases. As for the problems resulting from it, it was found that women's rights were lost due to the difficulty of proving marriage due to the lack of a legal document in general, and the loss of children's rights and proving lineage, especially after reporting customary marriages, and not bearing the responsibility of spending on and caring for children, and feeling that she is of lesser importance and value compared to a woman who is officially married, and feeling anxious about the future as a result of the poor economic situation

and the cessation of her government pension. The research recommended the necessity of awareness of the danger of customary marriage and keenness to document the contract, and verify the legal pillars and conditions. It also recommends reviewing the laws and reasons that led to the spread of customary marriage, including research into updating the pension law for divorcees and widows, and finding a better alternative for them, to prevent them from entering into customary marriage with the aim of preserving the pension of divorcees and widows. The research also recommends imposing a deterrent penalty on those who neglect to document the marriage contract and enter into customary marriage, due to the resulting manipulation of the law and exposure to the loss of rights.

Keywords: Economic crisis. Customary marriage.. Anomie theory. Opportunity Structure theory. General Strain Theory

مقدمة:

يعتبر الزواج وتكوين الأسرة من أهم حقوق الإنسان الخاصة، والتي لا فرق فيها بين الرجل والمرأة، وهو الحق الذى اعترفت به كل الأديان والحضارات والثقافات المختلفة، والوسيلة الوحيدة المسموح بها لتحقيق الإشباع الجنسي وتكوين الأسرة؛ لذلك فإنَّ عقد الزواج في الشرع هو الذي يُحِلُّ استمتاعَ أحد الزوجين بالآخر على الوجه المشروع، وتترتب عليه الحقوق والواجبات لكل من طرفيه، وتنشأ عنه تبعات لما ذرية ونسل بينهما **(عبده، ٢٠٢٤، ص١٩٤٨)**.

وقد أولى خبراء الاقتصاد التنموي في الآونة الأخيرة اهتمامًا متزايدًا لقضايا الحياة الأسرية، وطريقة عمل أنظمة الأسرة في البلدان النامية؛ وخاصة الزواج باعتباره وسيلة لتكوين المؤسسات الاجتماعية، والذي يتم لأسباب عديدة؛ أهمها أنه طريقة مقبولة اجتماعيًّا لتأسيس أسرة بهدف الإنجاب. وفي أغلب الحالات، يتفق الزوجان على الاتحاد في هذا التحالف بموافقة أسرتيهما، وكثيرًا ما يهرب آخرون ممَّن يفتقر زواجهم إلى دَعْم أسرهم من أجل تأسيس أُسرهم الخاصَّة.

وعلى الرغم من ذلك؛ فهناك مواقف لا يحتاج فيها إبرام الزواج إلى موافقة الأشخاص المعنيين. وغالبًا ما نجد هذا في المجتمع الأبوي الذكوري؛ حيث يتخذ الأب، أو أي شخص آخر، القرار نيابةً عن المرأة؛ ليحقق ربحًا معينًا من الزواج، وتكون هي ـ في أغلب الحالات ـ الضحية، وفي ظل هيمنة سلطة الذكور؛ لا يُنظر إلى النساء على أنهن "كائنات بشرية لها إرادة واختيار؛ بل تعاملُ كسلع مملوكة تجلبُ المال للعائلة في شكل ثروة العروس، أو مجرد وسيلة لإنجاب الأطفال للعالم الذكوري، أو وسيلة لإشباع الرغبة الجنسية الذكورية" (**Chioma, 2020,pp38,39**).

وتواجه مصر، خاصَّةً في ظل الظروف الاقتصادية العالمية، تداعياتٍ سلبية شديدة أدت إلى تفاقم الضغوط والأزمات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أدى الصراع الروسي – الأوكراني إلى تراجع التعافي العالمي الضعيف أصلًا، وسلطت هذه الظروف الضوءَ على التحديات القائمة، والتي لا تزال تواجه موازين المدفوعات الخارجية الخاصة لمصر. وفي حين تحول الميزان التجاري البترولي إلى فائض صافٍ، وتسارعت وتيرة الصادرات غير البترولية ـ واصل الميزان التجاري عجزه خلال السنة المالية ٢٠٢٢-٢٠٢١ م؛ وفقًا للبنك المركزي المصري. وبالمثل؛ فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تزال أقل من إمكانات البلاد على الرغم من ارتفاعها في الآونة الأخيرة **(رحاحلة، ٢٠٢٤، ص٦)**.

كما يشير ضعف معدل المشاركة في قوة العمل، وانخفاض معدلات التشغيل إلى استمرار التحديات المتعلقة بخلق فرص العمل. وقد بدأ تأثير الصدمة الأولية التي أحدثتها جائحة كورونا على البطالة في الانحسار، مع انخفاض معدل البطالة إلى ٧.٢% في الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، أبريل إلى يونيو (٢٠٢٢)، بعد ارتفاعه إلى ٩.٦٪ في بداية تفشي الجائحة، ومع ذلك، لا تزال التحديات التي كانت تواجه سوق العمل قبل الجائحة مستمرة؛ لا سيما التباطؤ في خلق فرص عمل في القطاع الرسمي. وحتى الربع الأخير من السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢، بلغ معدل المشاركة في قوة العمل ٤٢٠٦% في حين بلغ معدل التشغيل ٣٩٠٦٪ من السكان في العمل؛ وهذا بالطبع أقل بكثير مما يمكن للبلاد تحقيقه؛ لا سيما مقارنةً بمتوسط المشاركة في القوة العمل الذي بلغ ٢٥٣ والتشغيل ٤٩٠٩ في الشريحة الدنيا من البلدان متوسطة الدخل **(البنك الدولي، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٤)**.

لقد أدت الأزمات التي تأثر بها المجتمع المصري، وخاصة الأزمات الاقتصادية، إلى ظهور مشكلات اجتماعية؛ لا سيما مشكلة الزواج العرفي المنتشرة بصفة عامة، والتي يستهدفها البحث الراهن للتعرف على أهم العوامل والدوافع التي أدت لانتشارها، والآليات التي ساعدت على انخفاض ظهور معدلات انتشار الزواج العرفي.

ومن خلال التراث البحثي تبين وجود العديد من الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، والتي تناولت مشكلة الزواج العرفي؛ وذلك على النحو التالي:

أوضحت دراسة **أبو درويش وآخرون (٢٠١٦)** أن المستوى التعليمي الأكثر تكرارًا لفئة الأرامل والمطلقات هو مستوى الأميات، يليه مستوى التعليم الإعدادي أو الأقل، كما أظهرت النتائج أن إقامة الأرملة بالدرجة الأولى كانت في منزل مستقل، ثم الإقامة مع الأهل، وتماثلت كلٌّ من الأرامل والمطلقات في مصدر الدخل الرئيس الذي يأتي من صندوق المعونة الوطنية،

وكان الاختلاف بينهنَّ في مقداره، أما في جانب المشكلات التي يواجهنها؛ فقد احتلت مشكلة تحمُّل مسئولية دور الأب والأم في آنٍ واحد الترتيب الأول في بُعْد المشكلات الاجتماعية لدى الأرامل، في حين احتلت مشكلة شدة اللوم الاجتماعي الموجَّه للمطلقات نحو فكرة الزواج بعد الطلاق بشكل أكثر مما يُوجَّه للرجال المطلِّقين الترتيب الأول في نفس البعد. أما في بعد المشكلات الاقتصادية؛ فقد اشتركن في نفس المشكلة؛ والتي تتمثَّلُ في أن دخلهن لا يتناسب مع ما هو مطلوبٌ منهن لرعاية أبنائهن. أما في بعد المشكلات النفسية؛ فقد احتلت مشكلة القلق على مستقبل الأبناء الترتيب الأول لدى الأرامل فيما جاءت مشكلة القلق من المستقبل في الترتيب الأول لدى المطلقات، وأخيرًا، بينت النتائج أن الأرامل والمطلقات في محافظة معان الأكثر معاناة من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية؛ مقارنةً بالأرامل والمطلقات في محافظات جنوب الأردن الأخرى.

أما دراسة **Chioma (2020)** فقد سعت إلى البحث عن قضايا الزواج والإنجاب في إفريقيا؛ حيث يتم إخضاع الجنس الأنثوي وحرمانه وقمعه وإساءة معاملته. وقد كشفت الدراسة أن الزواج يتم طبقًا للإرادة الأبوية؛ كما يرى بعض النساء أنَّ الزواج وسيلةٌ للهروب من بعض التجارب السيئة. وقد تبين من خلال الدراسة أن الزواج في إفريقيا يكون في الغالب من أجل الإنجاب، باتفاق قائمٍ على علاقة واضحة بين الزوجين. أما حالات الزواج التي تفشل في الإنجاب فغالبًا ما يكون مصيرها الانهيار، وذلك وفقًا للأخبار التي طالما تلقي باللوم على النساء. ويوصي البحث بأن يكون الزواج، بالنسبة للنساء الإفريقيات، أمرًا اختياريًّا؛ وأن تدرك النساء حقيقة مفادها أن الزواج لا يضمن الوفاء الاجتماعي والنفسي؛ وأنه يجب أن يؤكد على الحب والالتزام بدلًا من الإنجاب، وأن تتعاونَ النساء مع بعضهن البعض لمحاربة الحرمان والخلاف الزوجي.

وقد ألقت دراسة **Catherine et al (2021)** الضوء على تطور ممارسات الزواج والطلاق والزواج مرة أخرى في شمال بوركينا فاسو، وكشفت النتائج أن وضع المرأة ومكانتها لم يتحسنا على مدى الأجيال الماضية. ومع ذلك، وبشكل أكثر تحديدًا، فقد زادت مشاركة النساء في اختيار أزواجهن، كما زادت بشكل سريع حالات الطلاق التي تبادر بها النساء، وزواجهن المتكرر بعد ذلك، وتصورهن الإيجابي لتعدُّد الزوجات؛ لذلك نقترح تفسيرًا يرتكز على فكرة أن فئة من النساء قد تتصرَّف بشكل استراتيجي. وبصورة أدق، قد تقبل المرأة بالزواج المبكر؛ تحسبًا لوقوع الطلاق، ثم الزواج مرة أخرى في وقتٍ لاحق.

كما سعت دراسة **Jean-Philippe (2021)** إلى محاولة الكشف عن مسائل الزواج والطلاق وإعادة الزواج والترمل والخصوبة والميراث وغير ذلك من الجوانب، فضلًا عن عواقب الالتزام بالقواعد والمعايير والممارسات المختلفة السائدة فيها. وقد كشفت الدراسة عن عدم التكافؤ بين الجنسين، وغياب فرص تحرر المرأة في ظل ظروف العلاقات الأسرية الأبوية السابقة.

وهدفت دراسة **السيد (٢٠٢٣)** إلى التعرف على الزواج العرفي، وبيان حكمه الشرعي، والأسباب الاجتماعية التي أدت إلى كثرته وانتشاره، وبيان الحلول المناسبة له؛ ومن أبرز النتائج التي توصل إليها البحث: التأكيد على أهمية توثيق عقد الزواج لدى الجهات الرسمية المختصة، وأنه أمرٌ لازم لا يجب التهاون فيه؛ وذلك لما يترتب عليه من المصالح والمنافع الدينية والدنيوية للزوجين وللأولاد الناتجين عن هذا الزواج، وفيه حفظ وصيانة للحقوق الزوجية، مع بيان أن هذا التوثيق ليس شرطًا، ولا ركنًا شرعيًّا لعقد الزواج؛ بل هو شرطٌ قانونيٌّ راعى فيه المشرع المصلحة العامة للمجتمع، والمصلحة الخاصة للعاقدين.

كما اهتمت دراسة **خليل وموسى (٢٠٢٣)** بمحاولة معرفة أسباب عقد الزواج خارج المحكمة، وتوصلت الدراسة التي اتبعت منهج دراسة الحالة إلى عدَّة نتائج أبرزها: أن العامل الاقتصادي هو أهم أسباب اللجوء إلى الزواج بهذه الطريقة، وعن المشكلات الناجمة عن الزواج؛ يعاني غالبية أفراد العينة من المشكلات النفسية المتمثلة في الاكتئاب والنوبات العصبية والنفسية ، يليها المشكلات الاجتماعية؛ والتي تتمثل في العزلة عن المجتمع، والانقطاع عن الأهل والأقارب، وبالتأثير نفسه جاءت المشكلات الاقتصادية؛ حيث تعاني من الفقر والعوز الشديد، وترك عملهنَّ، وتتعرض نسبة كبيرة منهن إلى العنف يصل إلى تقديم الشكاوى في مراكز الشرطة؛ فضلًا عن التعرض إلى الوصم الاجتماعي والتنمر والاستهزاء، واتهامهن بالسمعة السيئة؛ نتيجة قبولهن بهذا النمط من الزواج.

كما بحثت دراسة **Alessandra & Lucia (2023)** في العلاقة بين الزواج المبكر والعوامل الاقتصادية؛ حيث تتعرض الأسر لتقلبات الدخل، ولا تتمتع بالقدرة على الوفاء بمتطلبات الاستهلاك؛ مما يدفع الأسر لزواج الفتيات المبكر للحصول على مهر العروس؛ وخاصَّةً عندما تستهدف الأسر ذات الدخل المنخفض. وكشفت النتائج أن هناك علاقة بين الزواج المبكر وتعليم النساء. وعلى وجه الخصوص؛ فإن مستويات التعليم في عينة الدراسة منخفضة نسبيًّا، حتى بالمقارنة بأعمار الزواج. وقد أشارت نسبة ٩١٪ من عينة الدراسة إلى عدم الالتحاق بالمدرسة الثانوية مطلقًا؛ وفي الوقت الذي نجد فيه أن الزواج المبكر قد يقلل من فرص تعليم النساء، نجد،

بالمقابل، أن تعليم النساء يؤدي إلى زيادة مدفوعات مهر العروس؛ مما يشجع الآباء على تعليم بناتهم، ومكافحة الزواج المبكر.

أما دراسة **بن الصديق وزروقة (٢٠٢٤)**؛ فقد سعت لمعرفة مدى انتشار ثقافة الزواج العرفي في المجتمعات البسيطة؛ ومحاولة البحث عن الأسباب التي تُوجِّه المطلقات إلى الزواج العرفي والأبعاد النفسية والاجتماعية لثقافة الزواج العرفي، وعلاقة ثقافة الزواج العرفي بارتفاع معدلات الطلاق العاطفي، وقد أكدت الدراسة على اتجاه العائلات الجزائرية إلى اختيار الطلاق العاطفي دون اللجوء إلى إنهاء الرابطة الأسرية بالطلاق البائن؛ خوفًا من الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة، مع ضرورة الحفاظ على تناغم الأسرة؛ يحتم ذلك كون الأطفال ما يزالون في مرحلة الطفولة.

وتبحث دراسة **Aasoglenang et al (2024)** في تأثير مهر العروس على استقرار الزواج بين مجموعة بريفور العرقية. وقد أجرت الدراسة مقابلات متعمقة مع ٤٥ من المخبرين الرئيسيين، وسبع مجموعات محددة. وتظهر النتائج أن المطالب الثقافية لدفع مهر العروس المرتفع بين البريفور تعمل على استقرار الزيجات، وتضمن حق الزوج المتعلق بالمرأة والأطفال، ولكنها تزيد من حوادث العنف ضد المرأة. كما يتضح أن دفع مهر العروس مرتفعًا يسهم في عدم استقرار الزواج. وخلصت الدراسة إلى أنه على الرغم من أن معظم المشاركين شعروا بضرورة مراجعة ممارسة رفع مهر العروس؛ من خلال تقليل بنوده، وتباعد فترة الدفع كفترة راحة للأزواج؛ حيث إن الدفع أصبح سلاحًا ذا حدين يواجه النساء على وجه الخصوص؛ خاصَّةً فيما يتعلق باستقرار، أو عدم استقرار الزيجات بين البريفور.

وتناولت دراسة **Elizabeth et al (2024)** العوامل التي أثرت على الزواج المبكر للفتيات المراهقات. وقد تم تجنيد إحدى وعشرين فتاة متزوجة؛ تتراوح أعمارهن بين ١٣ و١٧ عامًا في المنطقة الشمالية في غانا باستخدام المقابلات الفردية وجهًا لوجه، والمقابلات المتعمقة، مع دليل المقابلة شبه المنظَّم لجمع البيانات. وتبين من خلال الدراسة ظهور ثلاثة عوامل أساسية كأسباب تؤثر على قرار المشاركة بالزواج؛ وتشمل الأسباب الاقتصادية الفقر، والسعي إلى حياة أفضل، وإغراءات الرجال معظم الأسر الأقل ميلًا إلى تعليم الفتيات لتزويجهنَّ لتخفيف العبء المالي على الأسر. أما الأسباب الاجتماعية والثقافية؛ فمنها الحمل في سن المراهقة، والضغوط الأسرية، ووجهات النظر المجتمعية بشأن الزواج، وغير ذلك. وقد تكون المعلومات المتعلقة بدوافع الزواج بين الفتيات المراهقات ذات أهمية بالنسبة لصناع السياسات والمتدخلين في وضع

التدابير والتدخلات المصممة خصيصًا لتلبية احتياجات الأفراد المتضررين من ممارسة زواج الأطفال.

وعلى صعيدٍ آخر، ركزت دراسة **Hasiyatu et al (2024)** على الزواج المبكر، والحمل بين المراهقات؛ لإقناع المجتمعات الناطقة بلغة كوسال في منطقة أبر إيست في غانا بتجنب بعض الممارسات الثقافية التي يتم إساءة استخدامها حاليًا؛ مما يؤدي إلى العنف القائم على النوع الاجتماعي؛ بما في ذلك الزواج المبكر والحمل بين المراهقات، وعلى الرغم من الفوائد المادية والاجتماعية قصيرة الأجل التي يجنيها أصحاب المصلحة من الزواج المبكر؛ إلا أن هذه الظاهرة من الظواهر الخطيرة، وأن الممارسة لا تستحق المخاطرة. وتسلط الدراسة الضوء على بعض القضايا الرئيسة من خلال تتبع الأسباب الجذرية للزواج المبكر، والحمل بين المراهقات؛ والذي يشكل خطرًا صحيًّا كبيرًا، وتدعو الجميع إلى المساعدة في مكافحة هذا الخطر. كما تشرح أن الزواج المبكر، والحمل بين المراهقات من الأسباب الرئيسة للفقر في المنطقة. وفي الغالب، تكون الفتيات المراهقات عاطلاتٍ عن العمل، وإذا حملت من رجل يرفض المسئولية؛ وعندئذٍ يصبحن عبئًا على والديهنَّ الذين قد لا يحصلون أيضًا على وظائف ذات معنى؛ لذا يجب مقاومة ممارسة الزواج المبكر، وتبني التعليم من أجل التحول الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعب.

وتستكشف دراسة **Taha (2024)** ديناميكيات الزيجات السورية المصرية التي تشكَّلت بعد النزوح؛ لمعرفة الدور الذي يلعبه كلٌّ من العادات الثقافية، والنزوح في إملاء مسارات الزواج المختلط بين المصريين (النازحين) السوريين، وديناميكيات القوة في هذه الاتحادات، وكيف استغلَّت النساء السوريات والرجال المصريون الاختلافات الثقافية لتعظيم فوائدهم الخاصة. وتوضح النتائج كيف تختلف تقاليد الزواج العرفي، والاقتصاد الزواجي بين هاتين الثقافتين المتجانستين غالبًا، (والمشرقتين باستمرار)؛ مما يؤثر على طبيعة العلاقة الزوجية، وقوة المساومة والنجاح. كما يسلط التحليل الضوء على كيف أن هذه الزيجات غالبًا ما تكون نتيجة لمصالح نفعية ومالية متقاطعة وفورية بين الرجال والنساء، ولا تزال تحمل تأثيرات طويلة الأجل تؤثر على توازن القوة الزوجية.

وسلطت أيضًا دراسة **Le Zhang et al (2024)** الضوء على الضغوط الاقتصادية الناجمة عن نفقات الزواج، والآليات التي تحرك ضغط الزواج في المناطق الريفية غير المتطورة والتي لا تزال غير مفهومة بشكل جيد. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الضغوط الزواجية تتجلى في شكل ضغوط مزدوجة ناجمة عن الظروف الاقتصادية والمعيشية، وتستبعد الذكور

المحرومين اقتصاديًّا في البيئات القاسية من سوق الزواج في سياق الهجرة الريفية، واختلال التوازن بين الجنسين. وتشير نتائج الدراسة إلى أن نفقات الزواج، والعبء المالي اللاحق على أسرة الزوج قد زادت بشكل كبير، كما ظهرت مجموعة من العُزَّاب الأكبر سنًّا في القرية الجبلية؛ حيث يتزوج الذكور الريفيون تقليديًّا من نساء من مناطق أكثر بعدًا وأقل تطورًا. ويمنع الوصول المحدود إلى سوق الزواج بعض الرجال الريفيين من العثور على زوجات داخل بلداتهم الأصلية؛ مما يضطرهم إلى البحث عن شركاء في مناطق ريفية أقل ثراءً وأكثر نأيًا؛ فإنه يؤدي إلى تفاقم محنة الذكور في أدنى مستوى في سوق الزواج.

ويتضح مما سبق، من خلال عرض الدراسات السابقة، أن بعض الدراسات تتشابه مع البحث الراهن في تناول مشكلة الزواج العرفي، والعوامل المسببة لانتشارها بصفة عامة؛ حيث أثرت الدراسات السابقة في معرفة الباحث بالعديد من الجوانب النظرية للبحث، كما تبيَّن أن معظم الدراسات تناولت موضوع الزواج العرفي على فئة الشباب والفتيات، وعلى أنواع الزواج الأخرى؛ كالزواج المبكر والزواج السري؛ حيث يركز البحث الحالي على العوامل التي تؤدي لانتشار حالات الزواج العرفي عند النساء؛ سواء المتزوجات، أو المطلقات، أو الأرامل؛ خاصَّةً في وجود حالات للتهرب من القانون، واستمرارية الحصول على المعاش، ومعرفة أهم المشكلات التي تواجههن، والآثار التي ترتبت على ذلك، ومحاولة الوصول لنتائج واقعية تساعد في حل هذه المشكلات من ناحية سوسيولوجية؛ مما يزيد من أهمية البحث الراهن.

أولًا: مشكلة البحث:

يرتبط الزواج في المجتمع المصري ببعض القضايا الاجتماعية، والتي تتحول إلى مشكلاتٍ منشؤها محاولة البعض التحايل على أحكام الشرع أو القانون؛ للوصول إلى تحقيق ما يعتبرونه نفعًا، وهو في حقيقته يُلْحِقُ ضررًا بالغًا بحقوق المرأة، التي تكون الضحية الأولى لهذا الاستغلال السيئ لأحكام الدين؛ لذلك يلزم التركيز على هذه القضايا الاجتماعية، والمشكلات المرتبطة بموضوع الزواج والتوعية بمخاطرها على المرأة والأسرة والمجتمع بأسره.

ويعتبر الزواج العرفي إحدى المشكلات الموجودة في المجتمع المصري، وقد تزايدت نسبته في مصر خلال الآونة الأخيرة بسبب بعض المشاكل الاجتماعية؛ المتمثلة في ارتفاع تكاليف الزواج، وصعوبة الحصول على مسكن، ومغالاة بعض الأسر في طلباتهم عند تزويج بناتهنَّ.

كما يُعَدُّ ارتفاع مؤشر البطالة من العوامل التي ساعدت في تصاعد الأزمة الاقتصادية على جميع الفئات في سوق العمل؛ حيث تسببت جائحة كورونا أيضًا في أضرار كبيرة بأوضاع

سوق العمل، وأدت إلى انخفاض نسبة العمال الذين ذكروا أن لديهم عقودًا؛ حيث لم تتجاوز ٣٨٪ من إجمالي عدد العمالة في الربع الرابع من السنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢١، وبصفةٍ عامة؛ واجه النساء تحدياتٍ كُبرى من حيث التشغيل والنواتج الإجمالية لسوق العمل، مع انخفاض معدل مشاركتهنَّ في سوق العمل على مرِّ السنين من ٢٣ في عام ٢٠٠٩ إلى ١٨.٣% في ٢٠١٨، ثم إلى ١٥.٢% في عام٢٠٢١ **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٢).**

كذلك كان لتدني الوضع الاقتصادي دور في ارتفاع تكاليف المعيشة؛ وقد أدى ذلك بدوره إلى الحد من الإقبال على الزواج؛ حيث تتزايد وتيرة التضخم بسبب ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية والطاقة، وانخفاض سعر الصرف، واختلافات سلاسل الإمداد، والتحديات الهيكلية المحلية؛ حيث بدأ التضخم في التسارع بعد فترة من احتوائه على نطاق واسع خلال السنتين التاليتين ٢٠٢٠/٢٠١٩ – ٢٠٢١/٢٠٢٠، وارتفع معدل التضخم في المناطق الحضرية إلى ٦.٤% في المتوسط خلال الفترة من يوليو ٢٠٢١ – ٢٠٢٢، وزاد أكثر؛ ليصل إلى متوسط ١٤.٣% في الفترة من مارس إلى يوليو ٢٠٢٢، وبذلك تجاوز معدل التضخم الذي كان البنك المركزي يستهدفه؛ حيث بلغ معدل التضخم الأساسي، وكان يتسارع منذ مارس ٢٠٢٢، ليصل إلى٢١.٥% **(البنك الدولي، يونيو٢٠٢٢، ص١٧).**

وقد أكدت بعض التقارير على أن معدل الفقر مرتفعٌ في مصر؛ إذ بلغ ٢٩.٧ %؛ وفقًا لأحدث التقارير خلال الفترة من أكتوبر ٢٠١٩ إلى مارس (٢٠٢٠)، طبقًا لأحدث الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ومن ثم؛ فإنه في ظل صدمة الأسعار العالمية للسلع الأساسية، لا تزال البلاد تواجه ظروفًا اجتماعية صعبة، ووفقًا لبحث الدخل والإنفاق والاستهلاك للأسر في مصر خلال العام ٢٠١٧/٢٠١٨، الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تُشكِّل المواد الغذائية ٤٤% من حجم الإنفاق الاستهلاكي للشريحة الخمسية الدنيا، مقابل ٣٠% للشريحة الخمسية الأعلى **(البنك الدولي، ديسمبر٢٠٢٢، ص٢٠).**

وبشكل خاص؛ تأثرت مصر بالأزمات الاقتصادية المتتابعة، أو بمعنى آخر لم يعد لدى اقتصادها القدرة على الصمود في وجه الأزمات؛ مقارنةً باقتصاداتٍ أخرى، حيث فاق التضخم في مصر متوسط التضخم في الدول الصاعدة والنامية، كما اتخذ مسارًا تصاعديًّا خلال عام ٢٠٢٣، مقابل مسار تنازلي في المتوسط في الدول محل المقارنة، ليصل إلى ٨.١% في المئة، بينما بلغ معدل التضخم في مصر في المتوسط خلال عام ٢٠٢٣ نسبة ٢٨.١%

.(International Monetary Fund,2024)

وبالتالي؛ فإن الزواج في الوقت الحالي يعتمد على الاستقلال المادي للزوج والزوجة؛ حيث تشمل النفقة السكن والغذاء والتعليم والملبس، وغير ذلك من متطلبات الحياة، والتي توفر الاستقرر؛ وهي من واجبات الزوج في المقام الأول؛ فإذا لم تتوفر من قبل الزوج، لا يمكن أن يُؤْذَن بهذا الزواج **(رواق، ٢٠٢٢، ص١١٩٠)**.

ونلاحظ من ذلك ارتفاع معدلات الطلاق وظهور حالات الزواج العرفي؛ حيث أكد تقرير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء أن تصادق عقود الزواج العرفي قد بلغ ١١٢٣٩١ عقدًا عام ٢٠٢٢؛ بنسبة ١٢.١٪ من جملة العقود، مقابل ١١٠٧٠٧ عقدًا عام ٢٠٢١؛ بزيادة قدرها ١.٥%. كما بلغ عدد إشهادات الطلاق ٢٥٨٧٥٧ إشهادًا عام ٢٠٢٢، مقابل ٢٤٣٥٨٣ إشهادًا عام ٢٠٢١؛ بزيادة قدرها ٦.٢%، وبالنسبة للحضر ١٤٥٤٦٧ إشهادًا عام ٢٠٢٢؛ بنسبة ٥٦,٢٪ من جملة الإشهادات، مقابل ١٣٣٤١٧ إشهادًا عام ٢٠٢١، وزيادة قدرها ٩.٠%، بينما بلغ في الريف ١١٣٢٩٠ إشهادًا عام ٢٠٢٢؛ بنسبة ٤٣.٨% من جملة الإشهادات، مقابل ١١٠١٦٦ إشهادًا عام ٢٠٢١ بزيادة قدرها ٢.٨% لإشهادات الطلاق **(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أكتوبر ٢٠٢٣، ص ص ٨، ١٠)**.

ومن خلال ما سبق تتحدد مشكلة البحث من خلال التساؤل الرئيس الآتي: **ما العوامل التي تؤدي إلى انتشار حالات الزواج العرفي، وتخلي المرأة عن كافة حقوقها، والتحايل على القانون للحصول على المعاش الحكومي، وما الآثار المترتبة على ذلك؟**

ثانيًا: أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:** يكتسب البحث أهميته من خلال تناوله لموضوع الزواج العرفي، ومحاولة الكشف عن المعرفة العلمية حول أهم العوامل المسببة لانتشار حالات هذا الزواج في ظل الأزمات الاقتصادية التي يمر بها المجتمع المصري، وأهم المشكلات المترتبة على الوقوع في هذه المشكلة، من خلال رؤى ومقولات نظرية تساعد على تفسير موضوع البحث؛ وهي نظرية الضغوط، ونظرية الأنومي (اللامعيارية)، ونظرية بناء الفرص؛ حيث تم تناول دور الأزمات الاقتصادية في تزايد حالات الزواج العرفي عند النساء؛ كمحاولة للإسهام في إثراء وتحديث التراث النظري لعلم الاجتماع.

- **الأهمية التطبيقية:** تتمثل أهمية البحث التطبيقية في محاولة التوصل إلى نتائج ميدانية تساعد متخذي القرارات والقيادات التنفيذية في صنع القرار؛ وخاصة في مجالات دعم المرأة؛ لحل المشكلات الناجمة عن الزواج العرفي، والتي تواجه المرأة بصفة خاصة، والمجتمع بصفة عامة؛ للوصول إلى سياسات وتشريعات لسن قوانين تحدُّ من الإقدام على الزواج العرفي؛ وخاصَّةً إذا

كانت العوامل الاقتصادية سببها الهروب من انقطاع المساعدات الحكومية (المعاش)، والتحايل على القانون؛ وذلك بالإضافة إلى بعض المشكلات الأخرى الاجتماعية والنفسية وغيرها، وبالتالي وضع إجراءات وقائية، وخطط استراتيجية تساعد على الحدِّ من انتشاره في المجتمع.

ثالثًا: أهداف وتساؤلات البحث:

الهدف الأول: الوقوف على أهم العوامل التي أدت إلى ظهور حالات الزواج العرفي.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- إلى أي مدى تدفع العوامل الاقتصادية للإقدام على الزواج العرفي؟
- ما العوامل الاجتماعية التي تدفع للزواج العرفي؟
- ما العوامل القانونية التي تدفع للزواج العرفي؟
- ما العوامل الدينية التي تدفع للزواج العرفي؟

الهدف الثاني: الكشف عن الآثار المترتبة على الوقوع في الزواج العرفي.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- ما الآثار الواقعة على الزوجة؟
- ما الآثار الواقعة على الأبناء؟
- ما الآثار الواقعة على المجتمع؟

الهدف الثالث: التعرف على طرق الكشف عن الزواج، وإجراءات التعامل مع الحالات التي تم الإبلاغ عنها.

ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال الإجابة على التساؤلات الآتية:

- كيف يتم الإبلاغ والكشف عن حالات الزواج العرفي؟
- ما الإجراءات المتَّبعة في التعامل مع حالات الزواج العرفي للحصول على المعاش الحكومي؟

الهدف الرابع: تحديد أهم الآليات والاقتراحات التي تساعد في القضاء على الزواج العرفي للتهرب من انقطاع المعاشات.

رابعًا: مفاهيم البحث:

مفهوم الأزمة الاقتصادية:

يشير مفهوم الأزمات الاقتصادية إلى انخفاض في مسار النمو الاقتصادي على النحو المعتاد، وهو ناجمٌ في الأساس عن أزمات مصرفية ومالية؛ تكمن أسبابها الحقيقية في سلوك

الإنسان الاقتصادي؛ وبالتالي ينخفض الإنتاج، ويقل معدل الاستثمار، وتزداد معدلات البطالة والفقر (عثمان، ٢٠٢١، ص٦٢١).

كما يشير مفهوم الأزمة الاقتصادية اصطلاحًا إلى حالة طارئة تخرج فيها المنظمة عن التحكم والسيطرة، وتؤدي إلى توقف آلية عملها، أو تدني معدلات الأداء بها؛ بحيث لا تتمكن المنظمة من تحقيق أهدافها. كما تُعرف الأزمة على أنها ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن، ويمثل نقطة تحول تتحدَّد في ضوئها أحداث المستقبل التي تؤدي إلى تغيير كبير (الأشحم، ٢٠٢٠، ص١١).

وقد عرَّف كريبس (Krebs) الأزمة الاقتصادية أيضًا بأنها أحداث غير روتينية تحدث في زمان ومكان معين، وتؤدي إلى إلحاق خسائر وأضرار مادية بالمجتمع ووحداته المختلفة، بالإضافة إلى حدوث خلل في الوظائف الحيوية في المجتمع نفسه (المرعول، ٢٠١٤، ص٣٥).

وتعرف الأزمة الاقتصادية إجرائيًّا على أنها نمط معين من المشكلات، أو المواقف التي يتعرَّض لها فرد أو أسرة أو جماعة، وخاصَّةً المشكلات الاقتصادية التي تواجهها المرأة، وتؤثر عليها، فتدفعها للزواج العرفي، وعلاقة هذا الزواج بمحاولة الحفاظ على المعاش الحكومي.

مفهوم الزواج:

الزواج ظاهرة عالمية، ولكن يقع معناه وأهميته ضمن الانتماءات الثقافية للناس، وتختلف مظاهره من ثقافة إلى أخرى. ومع ذلك؛ يُقدَّم مفهوم الزواج عمومًا على أنه اتحاد معتمدٌ اجتماعيًّا بين رجل وامرأة؛ ينظِّم الحقوق والالتزامات الجنسية والاقتصادية بينهما، وعادةً ما ينطوي على عقدٍ، أو تفاهمٍ صريح، ويتم الدخول فيه بافتراض أنه سيكون مستمرًّا دائمًا، ولذلك فالزواج هو المؤسسة الاجتماعية التي بموجبها يُقرِّر الرجل والمرأة قرارهما بالعيش كزوج وزوجة من خلال التزام قانوني **(Aasoglenang et al., 2024, p3)**.

ونرى أن التعريفات السابقة تسلط الضوء على المعايير المختلفة المطلوبة لتشكيل الزواج. وقد أكد التعريف الذي قدَّمه علماء التطور في القرن التاسع عشر للزواج على أنه اتحاد معترفٌ به بين رجل وامرأة، يعيشانِ معًا، ويعترفان بوضوح بحقوق جنسية متبادلة، وقد كانت لدى الثقافات المختلفة نظرياتها الخاصة حول أصل الزواج. وفي جميع المجتمعات الإفريقية تقريبًا، تم إضفاء الطابع المؤسسي على زواج النساء بطريقة من شأنها أن تقضي على المنافسة على أولئك الذين تم دفع مهر العروس لهم **(Baloyi, 2022, p7)**.

كما يعتبر الاعتراف بهذا الترتيب الزواجي حافزًا مهمًّا للنشاط الاقتصادي داخل المجتمعات؛ لأنه ينشط مجموعة من الممارسات الثقافية التي تدعم الترابط الاجتماعي القوي بين أفراد المجتمع؛ من خلال إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات من خلال الاحتفالات والطقوس والشعائر الاجتماعية والثقافية، والذي يساعد المجتمع على تقليل الصراعات، ويوفر الاستقرار لتعزيز التعاون الاقتصادي، والتقدم بين أفراد الأسرة والمجتمع ككل **(Sayana, 2024, p1)**.

ويشار إلى الزواج على أنه: "اتحاد قانوني بين شخصين بعد إبرام جميع الترتيبات الضرورية التي ينصُّ عليها مجتمعهما. وهو عادةً تحالف مدى الحياة؛ على الرغم من أنه قد يكون قصير الأجل لعددٍ من الأشخاص؛ حيث يُعترف به عالميًّا باعتباره اتحادًا بين رجل وامرأة". وبالتالي؛ فهو ترتيب يتم بموجبه منح الرجل والمرأة اعترافًا مجتمعيًّا بهما؛ باعتبارهما يتمتعان بحق الوصول الجنسي إلى بعضهما البعض، وتتأهل المرأة في هذا الاتحاد لإنجاب الأطفال**(Chioma, 2020, p33)**.

ومن خلال ما سبق يُعرف الزواج إجرائيًّا على أنه: عقد قانوني بين شخصين يمكّنهما من الإنجاب في الوسط الاجتماعي، كما شرعه الله في الإسلام بشروط وضوابط كاملة؛ وهي الإشهار، ووجود الولي والشهود، وتوثيق العقد، ودفع المهر، والتعهد بدفع مؤخر الصداق، والقيام بالحقوق والواجبات المتبادلة بين الطرفين.

مفهوم الزواج العرفي:

لكي تُضْفى على الزواج العرفي صفة الشرعية، لا بدَّ من توثيقه لدى الجهات الرسميَّة، ولقيام هذا الزواج يجب توفر مجموعة من الأركان والشروط التي بينها الشرع، ويُضاف عليها الجانب القانون؛ لذلك يختلف مصطلح الزواج العرفي الشائع؛ حيث عرفه البعض بأنه زواج شرعي ينقصه عنصر التوثيق فقط، بينما عرفه البعض الآخر بأنه الزواج الذي يتم عادةً بدون توثيق، ولا ولي، ولا مهر، ولا شهود؛ بل ينعقد بمجرد تبادل الرضا بين الطرفين في سريَّة تامة لإخفاء قصدٍ غير مشروع من وجهة الشرع، أو القانون، أو هما معًا؛ مما يجعله محرمًا شرعًا بإجماع فقهاء الشريعة الإسلامية **(عبدلي، دواعر، ٢٠٢٢، ص٤٢)**.

وقد أشار المجلس القومي للمرأة للزواج العرفي بأنه: الزواج الذي لا يتم توثيقه بمعرفة الموظف المختص؛ فهو زواج شرعي إذا توافرت أركانه وشروطه الشرعية، ولكنه زواج غير رسمي؛ لعدم تدخل الموظف العام فيه **(المجلس القومي للمرأة، ٢٠٢٠)**.

كما أكد بأنه سيتم تقنين أوضاع الزواج العرفي طبقًا للقانون الجديد، أما بعده؛ فلن تستطيع الزوجة المطالبة بحقوقها في المحاكم؛ لأنها وافقت على زواج عرفي ليس موثقًا **(الهلالي، البدوي، ٢٠٢٣، ص١٦)**.

وقد تم تعريف الزواج العرفي على أنه الزواج غير الموثق الذي يقوم على الإيجاب والقبول بين الطرفين (الزوج والزوج)؛ من خلال ورقة عرفية، ولكن يُؤْخَذُ عليه عدم توثيقه وتسجيله **(رمضان، ٢٠١٠، ص٤٤٧)**.

وعلى الرغم من أن الزواج العرفي في الشريعة الإسلامية يعتبر عقدًا شرعيًّا كافيًا بين الزوجين للاعتراف به من خلال توفر جميع الأركان والشروط لينعقد عقدًا صحيحًا؛ إلا أن العلماء اعتبروا أن توثيق العقد في الوقت الراهن ضروريٌّ للحفاظ على حقوق الزوجة والأبناء؛ لما يتركه الزواج العرفي من مشكلاتٍ يواجهونها في الوقت الحالي **(النادي، ٢٠١٦، ص٩٨)**.

ويجب توضيح أن الزواج العرفي يختلف عن الزواج السري؛ فالزواج العرفي هو الزواج الشرعي المستكمل لأركانه وشروطه، ولكنه لا يُسجَّل في وثيقة رسمية، أما الزواج السري فإنه زواجٌ غير موثق يتم بإيجاب وقبول بين الطرفين من خلال ورقة عرفيَّة لا تتم على يدِ مأذون، ولا يتم توثيقها في الشهر العقاري، ويوقِّع على هذه الورقة الشاب والفتاة في الغالب دون حضور شهود، وأحيانًا في حضور شهود مع عدم وجود وليٍّ، وعدم إشهار هذا الزواج، وهو زواجٌ باطل باتفاق العلماء **(البنداري، ٢٠٢٢، ص١٧٥)**.

لذلك يشير مفهوم الزواج العرفي إجرائيًّا إلى أنه الزواج الذي يتم بقبول كلٍّ من الزوج والزوجة، مع حضور شاهدين للتوقيع على عقد الزواج، مع إشهاره لعددٍ قليل من المقربين أو يُكْتَفَى بذلك بين الزوجين فقط؛ إلا أنه غير موثق رسميًّا أي من الناحية القانونية.

خامسًا: التوجه النظري للبحث:

- نظرية الأنومي اللامعيارية Anomi Theory

ظهر مصطلح الأنومي "Anomie" في البدايات في العصور القديمة اليونانية والتاريخ النوراني، وتم إدخال مفهوم الأنومي في علم الاجتماع الحديث عن طريق الاستيلاء على الفلسفة الاجتماعية والأخلاقية في نهاية القرن التاسع عشر **(Olwan, & Alsawalqa,2024,p37)**

وقد جرى تطبيق مفهوم الأنومي لأول مرة من خلال أعمال إميل دوركايم في سياق علم الاجتماع لتفسير السلوك المنحرف لكتابات روبرت ميرتون، وأصبح الدعامة الأساسية في النظرية الاجتماعية والبحث حتى اليوم **(Deflem,2015,p719)**.

وتصور نظرية الأنومي في الأصل تفسير السلوكيات المنحرفة السلبية؛ مثل الانتحار، والجريمة، والعديد من السلوكيات غير الأخلاقية الأخرى؛ حيث تؤدي الدوافع الثقافية والمؤسسية إلى الفوضى (أي إضعاف المعايير)؛ وبالتالي زيادة معدلات الانحراف. **(Dae-il ,et al,2014,p93)**.

ومما سبق يمكن تعريف نظرية الأنومي بأنها: نظرية اجتماعية تفسر الانحراف في الوحدات الاجتماعية؛ بناءً على قيم اجتماعية وثقافية محددة، لطالما كان المفهوم الاجتماعي الكلاسيكي للفوضى أداة مفاهيمية لفهم العلاقة بين الهياكل الاجتماعية والثقافة والسلوك غير المعياري؛ حيث لاحظ دوركايم أن التغيرات المؤسسية والثقافية المرتبطة بالتحديث تشجِّع على تراجع الضوابط الاجتماعية القائمة على العلاقات الأسرية والاجتماعية. والنتيجة هي الفوضى التنظيمية من خلال إضعاف المعايير. وبمرور الوقت، تنتشر المعدلات المتزايدة من السلوكيات التي لا تعتبر معيارًا تنظيميًا **(Pillay et al., 2023, p9)**.

وتشير نظرية الأنومي اللامعيارية أنه نتيجة لفقدان القواعد التقليدية سلطتها على السلوك، وذلك لانهيار التنظيم في المجتمع، يصبح البناء الاجتماعي عاجزًا عن تقديم ما يُمَكِّنُ من تحقيق أهداف المجتمع لبعض فئاته الاجتماعية، وينتهي الأمر في النهاية إلى حالة تنعدم فيها المعايير. وطالما أنه لا توجد نهاية لطموحات الأفراد وتطلعاتهم، وفي غياب قوة أخلاقية ضابطة تنظم الرغبات، تظهر حالة من حالات الأنومي الاجتماعية التي تسود فيها حالة من اللامعيارية والتحلل القيمي، وقد طوَّر روبرت ميرتون هذه الرؤية؛ حيث قدم صورًا للخلل الوظيفي التي يمكن أن تحدث في المجتمع، ورأى أن التناقض في الأهداف الثقافية، أو التطلعات التي يتطلع إليها الفرد من ناحية، وبين الوسائل المتاحة في المجتمع من ناحية أخرى، قد يشكل جسرًا خطرًا وعوامل مختلفة لتهيئة الانحراف **(الحوتي، ٢٠٢٠، ص٧٠٧)**.

ويمكن توظيف نظرية الضغوط العامة في تفسير موضوع البحث من خلال عدم تناسب الأهداف الثقافية التي يتطلع الفرد لتحقيقها في الواقع الفعلي مع الوسائل التي يستخدمها؛ خاصَّةً أن اللجوء إلى الزواج الرسمي لا يُمَكِّنُ من الحفاظ على المصدر المالي وهو (المعاش التأميني من الوالدين أو الزوج المتوفَّى)؛ وبالتالي يتم اللجوء إلى الزواج العرفي غير الموثق رسميًّا عن طريق الموظف المختص؛ وعليه فإن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع على حدٍّ

سواء؛ فعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية على صاحبها، إنه يلجأ إلى تحقيقها بالوسائل غير المشروعة، والتي تتجلَّى في ظهور أنماط مختلفة الصور الانحرافية؛ كالزواج العرفي غير الرسمي والذي يتم من خلاله التحايل على القانون.

- **نظرية بناء الفرص** Opportunity Structure Theory

ظهر مصطلح "هياكل الفرص" في علم الاجتماع التفسيري في مطلع الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في تحليلات العصابات الشبابية العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية. ومنذ ذلك الحين، ارتفعت شعبيته بسرعة بين التخصصات الفرعية لعلم الاجتماع وعلى التوالي في العلوم الاجتماعية الأخرى. ويرتبط هذا المفهوم بأكثر المناقشات كلاسيكية في علم الاجتماع: الهيكل مقابل الوكالة/الاختيار، أو الفرصة مقابل القيود، ويُستخدم للإشارة إلى الأنشطة الجماعية. وعلى وجه الخصوص، يشير المصطلح إلى: "القيود، والإمكانيات، والتهديدات التي تنشأ خارج المجموعة التي تقوم بالتعبئة، ولكنها تؤثر على فرصها في التعبئة، أو تحقيق مصالحها الجماعية" **(Agnieszka,2019,p71)**.

كما يعرف مصطلح بنية الفرصة بأنه مفهوم نظري طوَّره عَالِمَا الاجتماع الأمريكيان ريتشارد أ. كلوارد ولويد ب. أولين، وعرضاه في كتابهما "الانحراف والفرصة" الذي نُشر عام ١٩٦٠. وقد استلهما عملهما من نظرية الانحراف التي وضعها عالم الاجتماع روبرت ميرتون، خاصَّةً نظرية الإجهاد البنيوي. ورأى ميرتون، من خلال هذه النظرية، أن الشخص يعاني من الإجهاد عندما لا تسمح له ظروف المجتمع بتحقيق الأهداف التي ينشئنا المجتمع على الرغبة فيها والعمل من أجلها **(Roberts ,2009,p358)**.

ويمكن فحص هياكل الفرص الموجودة على مستويات مختلفة من الحياة الاجتماعية (وخاصة هياكل "المستوى الكلي والمستوى المتوسط") في البحث في الحالات الفردية؛ بما في ذلك دراسات تاريخ حياة معينة، فضلًا عن الظواهر والعمليات الاجتماعية المنعكسة فيها **(Agnieszka,2019,p72)**.

حيث يزعم كين روبرتس في نظريته حول بنية الفرص أن العوامل الاجتماعية تحدد مسبقًا الاختيار المهني. ويرى روبرتس في الواقع أن بيئاتنا هي التي تملي علينا الفرص المتاحة لنا؛ فالمكان الذي نعيش فيه، والمؤهلات التي نمتلكها، وحالة الاقتصاد، وخلفيتنا الأسرية، وجنسنا، وما إلى ذلك، كلها تتضافر لتزيل فعليًّا الاختيار من بين أيدينا. ويرى روبرتس أن التركيز ينصب

على أن نكون واقعيين بشأن الدور الذي لعبه المجتمع بنا وأن نقبله لأنفسنا **Tom, (2015,p12)**.

وبالتالي تشير نظرية "بنية الفرص" إلى حقيقة مفادها أن الفرص المتاحة للناس في أي مجتمع أو مؤسسة معينة تتشكَّل من خلال التنظيم الاجتماعي وبنية هذا الكيان. وعادةً ما توجد داخل أي مجتمع أو مؤسسة هياكل فرص معينة تعتبر تقليدية وشرعية؛ مثل تحقيق النجاح الاقتصادي من خلال متابعة التعليم من أجل الحصول على وظيفة جيدة، أو تكريس الذات لشكل من أشكال الفن أو الحرف أو الأداء من أجل كسب لقمة العيش في هذا المجال. توفر هياكل الفرص هذه، وغير التقليدية وغير الشرعية أيضًا، مجموعات من القواعد التي يُفترض أن يتبعها المرء من أجل تحقيق التوقعات الثقافية للنجاح. وعندما تفشل هياكل الفرص التقليدية والشرعية في السماح بالنجاح؛ فقد يسعى الناس إلى تحقيق النجاح من خلال هياكل غير تقليدية وغير شرعية **(Crossman,2021,pp5-6)**.

وتتشكل هياكل الفرصة في المقام الأول من خلال العلاقات المتبادلة بين الخلفيات الأسرية والتعليم، وعمليات سوق العمل، وممارسات التوظيف لدى أصحاب العمل. وتصف الورقة البحثية كيف تتغير هذه العوامل الهيكلية بمرور الوقت، مع التأكيد على أن قوتها التنبؤية المجمعة لم تتضاءل. وقد تبين أن الفردية، إلى جانب متطلبات قيام الشباب باتخاذ المزيد من الخيارات وإظهار الانعكاسية، هي سمات للبنية الحالية للفرص، وليست دليلًا على إضعاف هذه الهياكل.

وعندما يريد الأفراد تحقيق أهدافهم بنجاح من خلال الطرق أو الأساليب الشرعية المتاحة في المجتمع وهي الزواج يواجهون عقبات شديدة؛ وذلك لأن المجتمع لا يوفر لهم فرص تحقيق النجاح في الحياة؛ وتشمل هذه العقبات العقبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تظهر عند محاولة الاقتراب من المصادر الحيوية لحركة الصعود أو التقدم؛ خاصَّةً لدى الأشخاص الفقراء الذي لا يستطيعون إشباع حاجاتهم الأساسية. وحينما تُواجه الأساليب أو الطرق الشرعية لإنجاز الأهداف ببعض العقبات؛ ينتج عن ذلك إحباط شديد يجعل الأشخاص معرضين لضغوط تلجئهم للطرق غير الشرعية.

لهذا تهتم النظرية بتفسير التفاوت القائم بين من يشغلون أوضاعًا سيئة في البناء الاجتماعي، ومدى توافر الوسائل المشروعة أمامهم لتحقيق هذه الأهداف. لهذا فمن الضروري أن يُضاف بعدٌ آخر هو مدى توافر الفرص أمام بعض الجماعات التي تشغل أوضاعًا معينة في البناء الاجتماعي لتحقيق أهدافهم بالوسائل غير المشروعة؛ وذلك أن تحقيق الأهداف الثقافية

بالوسائل غير المشروعة اجتماعيًّا متعلقٌ بالتفاوت في وجود الفرص الميسَّرة لتحقيق هذه الأهداف بالطرق غير المشروعة؛ تمامًا مثلما تُحقَّق عندما تتوافر الفرص لإنجازها بالوسائل المشروعة.

ومن خلال ما سبق عرضه؛ يمكن توظيف نظرية بناء الفرصة في تفسير موضوع البحث، من خلال اتخاذ قرار الزواج وتكوين الأسرة، وهو قرار مرتبط بالمصلحة الذاتية وتعظيم المنفعة؛ وهي مدى توافر الفرص في البناء الاجتماعي لتحقيق الأهداف بالوسائل غير المشروعة. وفي سياق الزواج والأسرة، ينطبق هذا النهج على كلٍّ من الطبيعة الاقتصادية لاتفاقية الزواج وعمليات صنع القرار للأعضاء، لتحليل اتفاقية الزواج، وإضفاء الطابع الرسمي على الطبيعة الاقتصادية لاتفاقية الزواج العرفي والحصول على مزايا ومنافع منه بشكل أكبر من تلك التي يحصلون عليها حال كون أحدهم أعزبَ أو مطلقًا أو أرملَ، وأن يظلوا متزوجين؛ طالما أن المنفعة المتوقعة من الزواج أكبر من المنفعة التي يحصلون عليها حال كون كلٍّ منهما أعزبَ، وربما يتزوجانِ مرة أخرى.

- نظرية الضغوط العامة General Strain Theory

حظيت نظرية الضغوط العامة باهتمام تجريبي كبير لفترة طويلة من الزمن، لكنها تحتل حاليًا مكانة هامشية في علم الإجرام. وقد سعت الجهود الرامية إلى تنشيطها وتوضيحها تحت عنوان نظرية الضغوط العامة لأجنو. وتشترك هذه النظريات في التركيز على كيفية تأثير العوامل السياقية، على العلاقة بين الضغوط والتوترات والانحراف؛ من خلال تأثير العديد من هياكل الفرص غير المشروعة على الارتباط بين الضغط والأحداث المجهِدة في الحياة والانحراف ومفهوم الذات؛ حيث تشير النتائج إلى أن كل من الضغط والتوتر يؤثران على التغيرات في الانحراف ومفهوم الذات بمرور الوقت **(Hoffmann& Ireland,2004,p263)**.

وقد أشار إجنو في نظريته عن الضغوط العامة إلى أن الجريمة ناتجة عن الشعور بالعدوان، والإحباط الناجمين عن خبرة الضغوط، وعرفها بأنه مجموعة من الحوادث، أو الظروف التي لا يرغب بها الفرد **(البداينة، القطيطات، ٢٠١٨، ص٤٦٨)**.

كما أوضح إجنو (Agnew) أن الضغوط تزيد من احتمالية أن يخبر الأفراد بحالة من المشاعر السلبية التي تقود إلى العنف والجريمة؛ مثل الغضب، والعدوان، والإحباط، والاكتئاب، والحسد، والخوف، كما أنها تقود إلى خلق ضغط على الأفراد للانخراط في فعل تصحيحي، وخفض القدرة على التأقلم بطريقة قانونية، وخفض تقدير الكلفة في تقدير الجريمة، وقد رأى أن أنواع الضغوط تتمثل فيما يلي:

١- الضغوط الموضوعية: وهي الحوادث أو الظروف غير المرغوب فيها من شريحة واسعة من الأفراد تمارس على جماعة معينة.

٢- الضغوط الذاتية وهي الحوادث أو الظروف غير المرغوب بها.

٣- الضغوط بالإنابة: وهي الضغوط أو الظروف غير المرغوب بها التي يخبر بها الفرد أولئك المحيطين به.

٤- الضغوط المتوقعة: وهي الضغوط الحالية المستمرة والمتوقعة **(البداينة، القطيطات، ٢٠١٨، ص٤٦٩)**.

وتفسر نظرية الضغوط العامة ظاهرة الإقبال على الزواج العرفي كأسلوب يخلق المشكلات والخلافات بين الرجل والمرأة، وهو ناتج عن الحوادث والظروف التي تعمل كضغوط أو مقلقات؛ خاصةً عندما لا تتاح للأفراد الفرصة لتحقيق أهدافهم المقبولة؛ سواء اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا أو نفسيًّا.

وبالتالي نجد أن هذه الضغوط تؤدي إلى مشاعر سلبية؛ حيث إن فشل الزواج العرفي أو الإقبال عليه يمكن أن يتولَّد عن الضغوط؛ خاصَّةً إذا كانت الضغوط غير عادلة، نتيجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تتعرض لها النساء.

سادسًا: الإجراءات المنهجية للبحث:

اعتمدت الباحثة لتحقيق أهداف البحث على مجموعة من الإجراءات المنهجية، وتمثلت فيما يلي:

نوع البحث: ينتمي هذا البحث للدراسات الوصفية التحليلية؛ ولتحقيق أهداف البحث قامت الباحثة بوصف وتفسير البيانات التي تم جمعها حول موضوع البحث، والتي يمكن من خلالها الحصول على النتائج المتعمقة والمطلوبة حول ظاهرة الزواج العرفي بشكل دقيق من خلال معرفة العوامل والأسباب والتوصل لحلول وآليات لها.

المنهج المستخدم: اعتمد البحث على استخدام منهج دراسة الحالة Method Study Case، والذي يناسب كثيرًا من الموضوعات والقضايا المطروحة في ميدان علم الاجتماع. والذي يهدف للتعمق في دراسة موضوع البحث، والكشف عن نتائج يمكن تحليلها وتفسيرها للتعرف على العوامل التي دفعت لظهور حالات الزواج العرفي والتقليل من الآثار السلبية والوصول لأهم الآليات التي تساعد على القضاء على مشكلة الزواج العرفي، وما يتبعه من القضاء على التهرب من وقف المعاش الحكومي.

أدوات البحث: اعتمد البحث على استخدام المقابلة المتعمقة؛ والتي تساعد على تحقيق أهداف البحث من خلال الإجابة على التساؤلات، وهي تعدُّ من أنسب الأدوات ارتباطًا بجمع البيانات الكيفية في العلوم الاجتماعية؛ بهدف الوصول إلى تعميمات متعلقة بالحالات المدروسة وبغيرها من الحالات المشابهة لها.

وتم إعداد دليل المقابلة والذي تكون من جزئين؛ الجزء الأول ويشمل البيانات (الأساسية) الديموجرافية لحالات البحث؛ وهي أسئلة مغلقة ومحددة، أما الجزء الثاني؛ فيشمل البيانات الخاصة بمحاور وأهداف البحث؛ وهي أسئلة مفتوحة تسمح لحالات البحث الإجابة باستفاضة وبحرية للتعرف على البيانات التفصيلية لمشكلة البحث والحصول على معلومات تحقق أهداف البحث المطلوبة، وتتضمن محاور الدليل ما يلي:

المحور الأول: البيانات الأساسية لعينة البحث.

المحور الثاني: العوامل التي أدت إلى ظهور حالات من الزواج العرفي.

المحور الثالث: الآثار المترتبة على حالات الزواج العرفي.

المحور الرابع: كيفية الكشف عن الزواج وإجراءات التعامل مع الحالات التي تم الإبلاغ عنها.

المحور الخامس: أهم الآليات والاقتراحات التي تساعد في القضاء على الزواج العرفي للتهرب من انقطاع المعاشات.

بالإضافة إلى إلى دليل المقابلة والذي طُبِّقَ على بعض مسئولي الشئون القانونية والمعاشات التأمينية، والذين يتعاملون بطريقة مباشرة مع مستفيدي المعاشات؛ وذلك حتى يتم الكشف عن أهم الإجراءات المتبعة عند الكشف عن حالات الزواج العرفي من أجل التحايل على القانون واستمرار الحصول على المعاش الحكومي، وأهم الآليات المتبعة للحد منها.

مجتمع البحث: تم التطبيق على مجموعة من النساء اللاتي أقبلن على الزواج العرفي غير الموثق، وبلغ عدد المبحوثات خمس عشرة حالة من النساء اللاتي تزوجن عرفيًّا بمحافظة دمياط.

عينة البحث: تم الاعتماد على العينة القصدية أو العمدية Purposive Sampling، ويتم استخدامها عندما يكون مجتمع البحث محدودًا أو صغير الحجم، ويصعب الحصول على عينة عشوائية من هذه المجموعة؛ نتيجة لقلة عدد أفرادها وحساسية موضوع البحث، خاصة لصعوبة إيجاد حالات يعترفن بسهولة عن زواجهن العرفي أو الإفصاح عنه؛ مما يجعل العينة العمدية أنسب أداة لجمع معلومات دقيقة قيمة تساعد على تحقيق أهداف البحث؛ ومن ثم تم التطبيق على (١٥) حالة من النساء اللاتي تزوجن عرفيًّا، وقد تم مراعاة الاختيار في توزيع العينة ممن هم في مراحل عمرية وتعليمية واجتماعية مختلفة. **بالإضافة إلى ذلك** تم عمل مقابلات مع بعض موظفي

الشئون القانونية والتأمينات؛ وذلك من أجل معرفة أهم الإجراءات المتبعة في التعامل مع الحالات التي تم الإبلاغ عنها، والتي تزوجت عرفيًّا وما زالت تنتفع باستمرارية الحصول على المعاش، وذلك لتدعيم البيانات التي تم جمعها حالات البحث.

صعوبات البحث: وجدت الباحثة بعض الصعوبات في تجاوب المبحوثة بالاعتراف بالزواج العرفي، رغم سرية الإجراءات المستخدمة، كما وجدت صعوبة في الوصول إليها، والفترة الزمنية التي تم استغراقها للحصول على المقابلة، والوصول إلى أماكنهن، والرد القاسي من بعضهن، أو من أهاليهن، خاصَّةً أن غالبية المبحوثات حاصلات على مستوى تعليمي ضعيف؛ الأمر الذي وجدت معه الباحثة بعض الصعوبات أثناء تطبيق الأداة.

- **خصائص حالات البحث:**

يوضح الجدول الآتي: الخصائص الأساسية لعينة البحث

الحالة	السن	الحالة الاجتماعية	المؤهل التعليمي	محل الإقامة	وظيفة الزوج الأول	سن الزوج الأول	وظيفة الزوج الثاني	سن الزوج الثاني	عدد الأولاد	مصدر المعاش	مدة الانتفاع بالمعاش
الأولى	٢٨	مطلقة	معهد	حضر	بدون عمل	٥٤	ذات الوظيفة	ذات الزوج	٣	والداها	٣سنوات
الثانية	٤٧	أرملة	أمية	ريف	فلاح	٥٥	ميكانيكي	٣٢	٣	والداها	سنتين
الثالثة	٤٥	مطلقة	دبلوم	حضر	أعمال حرة	٥٦	بدون يعمل	٣٥	٢الأول ١الثاني	والداها	سنة
الرابعة	٣٩	أرملة	دبلوم	حضر	بالمعاش	٦٢	عامل	٣٩	٣	زوجها	سنة
الخامسة	٣٥	مطلقة	دبلوم	حضر	نجار	٥٢	لا يعمل	٣٧	٣	والداها	سنتين
السادسة	٥٩	أرملة	أمية	حضر	بالمعاش	٧٥	عامل زراعة	٤٦	٦	زوجها	سنة
السابعة	٤٢	أرملة	ليسانس	حضر	مدرس	٤٥	بدون عمل	٤٣	٣الأول ١الثاني	زوجها	سنة
الثامنة	٣٢	مطلقة	دبلوم	ريف	عامل	٣٥	لا يعمل	٣٨	٢	والداها	سنة
التاسعة	٤١	متزوجة	دبلوم	ريف	عامل	٣٢	-	-	-	والداها	سنتين
العاشرة	٥٣	أرملة	أمية	حضر	عامل بناء	٦٠	لا يعمل	٣٣	٥	زوجها	سنة
الحادية عشر	٤٠	مطلقة	معهد	حضر	كهربائي	٤٢	ذات الوظيفة	ذات الزوج	٣	والداها	٤سنوات
الثانية عشر	٤٩	مطلقة	دبلوم	ريف	بدون عمل	٦٤	ذات الوظيفة	ذات الزوج	٤	والدها	٣سنوات
الثالثة عشر	٣٧	متزوجة	ليسانس حقوق	حضر	موظف	٤٨	-	-	-	والداها	سنتين
الرابعة عشر	٣٣	مطلقة	معهد	حضر	بدون عمل	٥١	ذات الوظيفة	ذات الزوج	٢	والداها	سنة
الخامسة عشر	٥٦	أرملة	أمية	ريف	فلاح	٧١	بدون عمل	٤٨	٧	والداها	٤سنوات

يتبين من الجدول السابق توزيع خصائص العينة؛ والتي تكونت من النساء اللاتي تزوجن عرفيًّا وكانت العينة بصورة عمدية بمحافظة دمياط، وتتضح الخصائص الديموغرافية لحالات البحث كما يلي:

- **توزيع حالات البحث وفقًا للفئة العمرية:**

اتضح أن أغلب حالات البحث يقعن في الفئة العمرية بين ٤٠-٥٠ عامًا بواقع (٦) حالات، يليها ممن يقعن في الفئة العمرية من ٣٠-عامًا بواقع (٤) حالات، بينما بلغ مَن يقعن في الفئة العمرية من ٥٠-عامًا (٣) حالات، وأخيرًا حالة واحدة أقل من ٣٠عامًا.

- **توزيع حالات البحث وفقًا للحالة الاجتماعية:**

تبين من الجدول السابق أن معظم حالات البحث هن مطلقات وبلغ عددهن (٧) حالات؛ يليها أرملة جاءت في الترتيب الثاني بواقع (٦) حالات، وأخيرًا متزوجة بإجمالي حالتين. ويتضح من نتائج جدول البحث أن حالات الزواج العرفي التي انتشرت في الآونة الأخيرة، لم تعد مقتصرةً على من يريدون إخفاء أمر الزواج الثاني عن الزوجة الأولى، ولكنها تتجاوز القانون وكل الحدود، لتصبح وسيلة للتحايل على ثغرات القانون للاحتفاظ بالمعاش من الأب أو الزوج السابق؛ تلك الظاهرة الآخذة فى الانتشار، تعدت الحدود إلى إن وصل الأمر إلى لجوء بعض الزوجات إلى الطلاق الصوري، الذى أصبح الباب الخلفي لحصول الزوجة على معاش أي من والديها، فيقوم الزوجان بعمل إجراءات الطلاق مع استمرار الحياة بينهما بشكل طبيعي، والتعامل رسميًّا على أنهما مطلقان.

وهذا يتفق مع ما أكدته تقارير الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء؛ حيث بلغ إجمالي حالات الطلاق في مصر ٢٥٤٧٧٧ عام ٢٠٢١م مقابل ٢٢٢٠٣٦ عام ٢٠٢٠م بنسبة زيادة قدرها ١٤.٧% (النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام٢٠٢١م، ص٨). **كما أنها تتفق مع نتائج دراسة Catherine et al (2021)** والزيادة السريعة في حالات الطلاق التي تبادر بها النساء، وزواجهن المتكرر بعد ذلك، وتصورهن الإيجابي عن الزواج؛ لذلك نقترح تفسيرًا يرتكز على فكرة أن فئة من النساء قد تتصرف بشكل استراتيجي.

- **توزيع حالات البحث وفقًا المستوى التعليمي:**

بالنسبة للمستوى التعليمي؛ تبين أن معظم حالات البحث من الحاصلات على دبلوم بواقع (٦) حالات، بينما بلغ عدد من لا تقرأ ولا تكتب (أمية) (٤) حالات، وأما من حصلن على مؤهل فوق متوسط فعددهن (٣) حالات، وأخيرًا حالتان حصلتا على مؤهل جامعي.

وما سبق يؤكد على تدني وضعف المستوى التعليمي للمبحوثات؛ والذي قد يدفعهن للزواج العرفي، وذلك لقلة وعيهن بخطورة عدم توثيق الزواج؛ خاصَّةً أن التفكير العقلي الواعي والقيم هي التي تضبط نزوات وشهوات الفرد، وتعمل على إصلاحه اجتماعيًّا وأخلاقيًّا وفكريًّا.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد من تقارير (النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام٢٠٢١م، ص٥)؛ حيث سجلت أعلى نسبة تصادق للزواج العرفي بين الحاصلات على شهادة متوسطة، وبلغ عدد العقود ٢٣٦١٨ عقدًا بنسبة ٢١.٣%، بينما كانت أقل نسبة تصادق بين الحاصلات على درجة جامعية عُليا؛ حيث بلغ عدد العقود بها ٣ عقود. **كما أنها تتفق مع نتائج الدراسات السابقة لكل من أبو درويش وآخرين (٢٠١٦)** التي كشفت بأن المستوى التعليمي الأكثر تكرارًا هو فئة الأرامل والمطلقات من الأميات، يليها فئة الحاصلات على التعليم الإعدادي أو أقل، وبالتالي تدني المستوى التعليمي لهن، و**دراسة (2023) Lucia & Alessandra)**؛ والتي توصلت إلى أن هناك علاقة بين الزواج المبكر وتعليم النساء. وعلى وجه الخصوص؛ فإن مستويات التعليم في عينة الدراسة منخفضة نسبيًّا حتى بالمقارنة بأعمار الزواج.

- **توزيع حالات البحث <u>وفقًا لمحل الإقامة:</u>**

يتبين من نتائج الجدول السابق أن إقامة غالبية حالات البحث في الحضر بإجمالي (١٠)حالات بينما، بلغ عدد الحالات التي تقيم في الريف (٥) حالات. **ويتضح من ذلك،** بالنسبة للإقامة، أنه على الرغم من أن غالبية المتزوجات عرفيًّا يقمن في الحضر، إلا أنهن ينحدرن من أوساط اجتماعية فقيرة، ومن أحياء شعبية.

- **توزيع حالات البحث <u>وفقًا لوظيفة الزوج الأول</u>:**

تبين من الجدول السابق أن غالبية أزواج الحالات (للزوج الأول) يعملون بأجر غير ثابت، وبلغ عددهم (٥) حالات؛ يليهم من لديهم وظيفة حكومية وعددهم (٤) حالات، ثم بدون عمل وعددهم (٣) حالات، ثم فلاح بإجمالي حالتين، وأخيرًا حالة واحدة أعمال حرة. **مما يؤكد** على عدم وجود مصدر(مادي) اقتصادي ثابت يساعد على استمرار واستقرار المعيشة لسد المتطلبات الحياتية؛ أي ليس لديهم دخلًا ثابتًا؛ مما أدى إلى التحايل على القانون من خلال الزواج العرفي؛ لاستمرار الحصول على المعاش؛ خاصَّةً أن غالبية حالات البحث مطلقات.

- **توزيع حالات البحث <u>وفقًا للفئة العمرية للزوج الأول:</u>**

اتضح أن عمر الزوج الأول لحالات البحث، كما جاء في الترتيب؛ الأول في الفئة العمرية بين٥٠-٦٠عامًا وعددهم (٦) حالات، تليهم الفئة العمرية ما بين ٦٠ عامًا فأكثر بواقع (٤)

حالات، ثم الفئة العمرية بين ٤٠-٥٠ عامًا بواقع (٣) حالات، وأخيرًا حالتان في الفئة العمرية بين ٣٠-٤٠ عامًا؛ مما يؤكد على ارتفاع أعمار الأزواج الأولين لحالات البحث، وعدم قدرتهم على العمل والحصول على مورد مالي مستمر لسد احتياجات الأسرة.

وتتفق هذه النتيجة مع ما أشارت إليه بيانات الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء؛ باستعراض مُعدلات المساهمة في النشاط الاقتصادي وفقًا لفئات السن والنوع؛ يتضح أنه مع بلوغ سن ٣٠ عامًا تحدث القفزة في مُعدلات المساهمة لدى الذكور لتصل إلى نحو ٩٥,٩%، والتي تظل متقاربة عند هذا المستوى حتى سن الأربعين عامًا؛ لتعاود الانخفاض تدريجيًّا مع التقدم في العمر لتبلغ ٨٧,٩ % عند عمر الخمسين عامًا، ونحو ٣٧,٤% في سن الستين عامًا (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢٣، ص١٢).

•توزيع حالات البحث وفقًا لوظيفة الزوج الثاني:

بالنسبة لعمل الزوج الثاني يتضح من الجدول أن غالبية أزواج الحالات لا يعملون بإجمالي (٩) حالات، يليهم العاملون بأجر غير ثابت (عامل) بواقع (٤) حالات، ونلاحظ من الجدول السابق وجود حالتين متزوجتين عرفيًّا، ولم يسبق لهن الزواج؛ وهما الحالتان رقم (٩، ١٣)، وأربع حالات مطلقات وتزوجن بنفس الزوج الأول مرة أخرى؛ وهن الحالات رق م(١، ١١، ١٢، ١٤). ويتبين من نتائج البحث أن ارتفاع نسبة البطالة قد يكون عاملًا مباشرًا في ظهور حالات من الزواج العرفي؛ فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والبطالة عوامل مباشرة لاستفحال ظواهر اجتماعية أخرى؛ مثل العزوبة والفقر والهشاشة الاقتصادية وغيرها.

ولذلك يلجأ العديد من الشباب إلى الزواج العرفي هربًا من الأعباء الاقتصادية والمادية التي قد يفرضها الزواج العادي؛ مثل الشقة والأثاث مثلًا، ونجد أن الزوج الثاني يرى في ذلك مصلحة، ويوافق على الزواج بصورة عرفية أو غير رسمية للتهرب من تكاليف الزواج وغلاء المهر وغيره.

وتتفق هذه النتيجة مع ما ورد من تقارير التعبئة والإحصاء؛ حيث تشير البيانات إلى أن مُعدَّلات المُساهمة في النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٢٢ قد بلغت ٤٢.٧ ٪، بانخفاض قدره ٠,٢ ٪ عن العام السابق مباشرة (الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء، ٢٠٢٣، ص١١).

• توزيع حالات البحث وفقًا للفئة العمرية للزوج الثاني:

بالنسبة للفئة العمرية للزوج الثاني؛ جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية بين٣٠-٤٠ عامًا وعددهم (٧) حالات، يليها الفئة العمرية التي تقع بين ٤٠-٥٠ عامًا بواقع (٥) حالات، وأخيرًا الفئة العمرية بين ٥٠-٦٠عامًا بواقع (٣) حالات، مع ملاحظة وجود حالتين متزوجتين عرفيًا

ولم يسبق لهن الزواج وهن الحالة رقم (٩، ١٣)، وأربع حالات مطلقات، وتزوجن بنفس الزوج الأول مرة أخرى وهن الحالات رقم (١، ١١، ١٢، ١٤).

- **توزيع حالات البحث وفقًا لعدد الأبناء:**

بالنسبة للأبناء من الزوج الأول تأكد أن غالبية المبحوثات لديهن أبناء من الزوج الأول، وجاء في الترتيب الأول من لديهن ثلاثة أبناء بواقع (٦) حالات، يليها ممن لديهن أربعة فأكثر بواقع (٤) حالات، ثم ابنان وعددهن (٣) حالات، وأخيرًا لا يوجد لديهن أبناء بواقع حالتين؛ وهي الحالات التي لم يسبق لها الزواج (المتزوجات) الحالة رقم(٩) والحالة رقم(١٣).

أما بالنسبة للأبناء من الزوج الثاني؛ فقد تبين أن غالبية الحالات لا يوجد لديهن أبناء من الزوج الثاني، بينما يوجد حالتان لهنَّ أبناء، وهي الحالة رقم (٣) لديها طفل، والحالة رقم (٧) لديها طفل. ويتضح مما سبق أن غالبية المبحوثات ليس لديهنَّ أبناء من الزوج الثاني، وقد يرجع ذلك للاتفاق فيما بينهم؛ وهو الزواج لأهداف أخرى، وعدم تحمل مسئولية، أو طلب المتعة، أو مصلحة أخرى، وليس الرغبة في تكوين أسرة على الوجه الصحيح؛ إلا أن هذا لا يلغي وجود تأثيرات واضحة للزواج العرفي؛ خاصَّةً لمستقبل الأبناء، وخاصة لوجود حالتين لديهما أطفال من الزواج العرفي غير الموثق، والذي يترتب عليه المشكلات التي تواجهها الزوجة والأبناء فيما بعد، وسيتضح ذلك فيما يلي من نتائج البحث.

- **توزيع حالات البحث وفقًا لمصدر المعاش**

بالنسبة لمصدر المعاش تبين أن أغلبهن يلجأن للزواج العرفي، وعدم توثيقه للتحايل على القانون والحفاظ على معاش والديهن بواقع (١١)، يليها ممن يحصلن على معاش زوجها بواقع (٤) حالات. ويتَّضح مما سبق وجود حيل كثيرة تنتهجها النساء من أجل صرف معاش الوالد، أو الزوج؛ خاصةً أن القانون أكد وقف المعاش في حالة وفاة المستحق للمعاش؛ لذلك يلجأ أغلبهن إلى الزواج العرفي، والتحايل على القانون لاستمرار المعاش من الحكومة.

- **توزيع حالات البحث وفقًا لمدة الانتفاع بالمعاش:**

تبين أن غالبية حالات البحث انتفعن من المعاش من ١-٣ سنوات بواقع (١١) حالة، يليها مَن انتفعن من استمرار المعاش لمدة من ٣-٥ سنوات بواقع (٤) حالات.

- **خصائص عينة البحث من المسئولين:**

- **بالنسبة للنوع** تبين أن غالبية عينة البحث من الذكور وبلغ عددهم (٤)، يليهم من الإناث وبلغ عددهن (٢).

- **بالنسبة للفئة العمرية:** اتضح أن معظم عينة البحث ممن يقع في الفئة العمرية من (٣٥-٤٥ عامًا)، وبلغ عددهم (٥) مبحوثين، ومبحوث واحد أقل من ٣٥عامًا.
- **أما بالنسبة للمستوى التعليمي** فقد وجد أن غالبية المبحوثين حاصلين على مؤهلات عليا جامعية.
- **بالنسبة للوظيفة** تبين أن غالبية العينة ممن يعملون بالتأمينات، وبلغ عددهم (٤) مبحوثين، واثنين من موظفي الشئون القانونية.
- **بالنسبة للخبرة الوظيفية:** اتضح أن غالبية المسئولين تتراوح خبرتهم بين (١٠-١٥عامًا)، ومبحوث واحد أقل من (١٠ أعوام)؛ مما يؤكد أن غالبية المسئولين لديهم الخبرة في التعامل مع الحالات محل الدراسة، ومعرفة الطرق والإجراءات التي يتم اتخاذها للوصول إلى آليات للحدِّ من الحالات التي تنتفع من المعاش من خلال اللجوء إلى الزواج العرفي غير الموثق.

سابعًا: تحليل نتائج البحث:

١- النتائج المتعلقة بالعوامل التي أدت إلى ظهور حالات الزواج العرفي:

يرجع انتشار الزواج العرفي إلى صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والدينية والقانونية، والتي كشفت عنها المقابلات؛ وتتضح فيما يلي:

أ- العوامل الاقتصادية:

حيث جاءت في المقدمة الأسباب الاقتصادية؛ وقد أشارت غالبية المبحوثات إلى أن تدني الوضع الاقتصادي، ومحاولة المحافظة على استمرار الحصول على المورد المالي من خلال المعاش؛ سواء من والديها، أو زوجها المتوفي هو السبب الرئيس الذي أدى إلى الزواج العرفي، خاصة أن الزواج الرسمي يمنع هذا الأمر، وقد أكدت الحالة رقم (١٣) هذا بقولها " **لو اتجوزت رسمي أول حاجة مفيش معاش، ولا قدر الله مفيش توافق هكون مطلقة مش أرملة، ويضيع حقي في المعاش**"، فإذا تزوجت المرأة مرة أخرى؛ سواء كانت مطلقة أو أرملة، سوف يسقط حقها في المعاش، وأن إقبالها على الزواج العرفي غير الموثق يجمع بين تحقق رغبتها في الزواج، والحفاظ على المعاش من وجهة نظرها. كما ذكرت الحالة رقم (٧) "**محدش يعرف عن جوازي إلا مجموعة من صديقاتي، وبعض أقاربي اللي يحافظوا على السر، علشان ميوصلش الخبر إلى الجهات المسئولة، واتحرم من معاش جوزي؛ لأن عندي ثلاثة أولاد في مراحل تعليمية مختلفة، ومش ضامنه جوازي إنه يستمر، وأخسر كل حاجة**".

كما بلغ تحايل بعض النساء للحصول على المساعدات الحكومية حدَّ ادعاء الطلاق دون وقوعه رسميًّا، ويكون ذلك بشكل صوري، وعبر اتفاق مسبق بين الزوج والزوجة؛ حيث يستخرجان وثيقة رسمية تفيد بأنهما انفصلا دون أن يقول الرجل لزوجته شفهيًّا العبارة الشهيرة "**أنتِ طالق**"، وبعدها تقوم السيدة (الزوجة) بتقديم المستند الخاص بالطلاق إلى وزارة التضامن الاجتماعي؛ لتحصل على معاش بحكم أنها مطلقة، في حين أنها تعيش مع زوجها عرفيًّا، ولأن الأزهر يتمسك بوقوع الطلاق الشفهي ولا يعترف بالوثيقة الرسمية، تكون هذه المرأة في نظر القانون، وأمام الحكومة مستحقة للمعاش.

وقد أكدت نتائج الجدول السابق وجود أربع حالات مطلقات تزوجن مرة أخرى عرفيًّا بذات الأشخاص؛ حيث ذكرت إحداهن: "**جوزي مكانش قادر يصرف عليا أنا وأولادي، واتفقنا أننا نطلق، وأقدم شهادة الطلاق، وأرجع معاش أبويا، وأنا كنت قاعدة مع طليقي في نفس بيت العيلة علشان ولادي، فخفت أخالف شرع ربنا، واتجوزته عرفي**"؛ كما قالت حالة أخرى: "**كنت باخد معاش والدي واتجوزت رسمى، فاتوقف المعاش، فطلبت الطلاق من جوزي صوري، وبعد كده المعاش رجعلي تاني لما قدمت وثيقة الطلاق**".

يليها تهرب الأزواج من تحمل المسئولية، وغلاء المهور، وتكلفة الزواج؛ فهذه أمور تدفع للزواج العرفي؛ وهو ما أشارت إليه الحالة رقم (٤) "**جوزي مش معاه فلوس يصرف عليَّ، وقال لي مش هقدر أصرف عليكي، لما جيت أتجوز، عرفت إن لو كتبت على جوزي الثاني رسمي هيسحبوا مني معاش جوزي؛ لأني في عصمة راجل، وكتبنا عرفي علشان محدش يبلغ عني ونعيش براحتنا** ".

واتفقت النتائج السابقة مع نتائج دراسة Aasoglenang et al (2024) والتي تظهر أن المطالب الاقتصادية لدفع مهر العروس المرتفع بين البريفور تعمل على عدم استقرار الزيجات؛ معتقدين أنها تضمن حق الزوج المتعلق بالمرأة والأطفال، ولكنها تزيد من حوادث العنف ضد المرأة.

ويتبين مما سبق أن غالبية النساء اللاتي تزوجن عرفيًّا يعانين من ضغوطات نتيجة لفقدان الدعم المادي والاجتماعي، وعدم توفر الموارد الاقتصادية الكافية لديهن. كما أن معظمهن لا يوجد لديهن موارد خارجية؛ وبالتالي فهن غير قادرات على تلبية حاجاتهن الأساسية نتيجة قلة الدخل، لذلك يقعن تحت الضغط والتوتر لأدنى سبب؛ مما يجعلهن يملنَ إلى الزواج العرفي للحفاظ على المعاش وهو المورد المادي لهن. **وهذا يتفق مع ما ورد من نظرية الضغط العام؛** والتي تؤكد على أن الفقراء يواجهون في حياتهم اليومية كثيرًا من الضغوطات، التي غالبًا ما

تقودهم إلى التورط في أعمال خارجة عن السواء؛ **كما تتفق نتائج البحث مع دراسات كل من: دراسة أبو درويش وآخرون (٢٠١٦)**. أما في جانب المشكلات التي يواجهنها فقد احتلت مشكلة تحمل مسئولية دور الأب والأم في آنٍ واحد الترتيب الأول في بعد المشكلات الاجتماعية لدى الأرامل، **ودراسة Elizabeth et al (2024)**؛ وتشمل الأسباب الاجتماعية والثقافية الحمل في سن المراهقة، والضغوط الأسرية، ووجهات النظر المجتمعية بشأن الزواج. **كذلك دراسة أبو درويش وآخرون (٢٠١٦)**؛ والتي أكدت على أن المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها الأرامل والمطلقات احتلت الصدارة بأن دخلهن لا يتناسب مع ما هو مطلوب منهن لرعاية أبنائهن، ويعد مصدر الدخل الرئيس الذي يأتي من صندوق المعونة الوطنية، وكان الاختلاف بينهن في مقداره، **ودراسة Alessandra & Lucia (2023)** ؛ والتي أظهرت العلاقة بين الزواج المبكر والعوامل الاقتصادية؛ حيث تتعرض الأسر لتقلبات الدخل، ولا تتمتع بالقدرة على الاستهلاك مما يدفع الأسر لزواج الفتيات

دراسة Elizabeth et al (2024)؛ والتي توصلت إلى وجود ثلاثة أسباب تؤثر على قرار الزواج؛ أهمها الأسباب الاقتصادية ومنها الفقر والسعي إلى حياة أفضل، وأن معظم الأسر أقل ميلًا إلى تعليم الفتيات، بل تزوجهن لتخفيف العبء المالي عليهم.

دراسة Taha (2024)؛ والتي أوضحت أن هذه الزيجات غالبًا ما تكون نتيجة لمصالح نفعية ومالية متقاطعة فورية بين الرجال والنساء، ولا تزال تحمل تأثيرات طويلة الأجل تؤثر على توازن القوة الزوجية؛ حيث أوضحت هذه الدراسات أن الفقر وتدني الدخل كانا من العوامل الأساسية التي دفعت للزواج العرفي.

ب- العوامل الاجتماعية:

إن تأثر سن الفتاة في الزواج، وتقدمها في السن دفعها للزواج العرفي لتقليل العبء على الشباب غير القادر على تكاليف الزواج؛ خاصَّةً في ظل الظروف الاقتصادية الضعيفة، والتهرب من العنوسة. وهو ما اتفقت عليه الحالة رقم (٩)، والحالة رقم (١٣) اللاتي تزوجن للمرة الأولى؛ حيث أكدت إحدى الحالات ذلك بقولها: "**كان نفسي أتجوز وأكون أسرة، ولما لقيت الجواز الرسمي هيحرمني من معاش أبويا ومكنتش عايزاه يتقطع لأنه ١٠٠٠٠ آلاف جنيه، وعلشان ما اغضبش ربنا وافقت أتجوز عرفي وأحافظ على المعاش؛ لأن جوزي معندوش دخل ومبيشتغلش**".

ويمكن تفسير ما سبق من خلال رؤية كين روبرتس في نظريته حول بنية الفرص؛ بأن العوامل الاجتماعية تحدد مسبقًا الاختيار المهني. ويرى روبرتس في الواقع أن بيئاتنا هي التي

تملي علينا الفرص المتاحة لنا؛ فالمكان الذي نعيش فيه، والمؤهلات التي نمتلكها، وحالة الاقتصاد، وخلفيتنا الأسرية، وجنسنا، وما إلى ذلك، كلها تتضافر لتزيل فعليًّا الاختيار من بين أيدينا، ويرى روبرتس أن التركيز ينصب على أن نكون واقعيين بشأن الدور الذي لعبه المجتمع بنا، وأن نقبله لأنفسنا.

كذلك غياب روح التفاهم بين أفراد الأسرة والتفكك الأسري؛ خاصة أن غالبية المبحوثات مطلقات وأرامل؛ الأمر الذي يدفعهن للزواج مرة أخرى؛ ولا سيما الزواج العرفي وهن الحالات (٢، ٣، ٥، ٨، ١٥)؛ حيث أشارت إلى ذلك الحالة رقم (٥) بقولها: "**جوزي كان بيضربني ومكنش فيه اتفاق بينا، ومكنش بيديني حقوقي الشرعية؛ لأنه أكبر مني، ولما لقيت الشخص اللي يفهمني اتجوزنا، واتفقنا على شروط للجواز**"، كما ذكرت الحالة رقم (٨) "**أنا اطلَّقت لأني مكنتش قادرة أتحمله، وكان بيشرب وياخد حقوقه الشرعية غصب عني مقدرتش أتحمل**".

وتتفق هذه النتائج مع نتائج الجدول السابق الذي يوضح الفئة العمرية للزوج الأول، والتي أكدت ارتفاع أعمار الأزواج، وعدم تناسبها مع الحالات؛ مما يجعل التفاوت في الفكر الثقافي والاجتماعي والتعليمي بين الأزواج؛ الأمر الذي دفع حالات البحث للإقدام على الزواج مرة أخرى وخاصة الزواج العرفي، **كما أنها تتفق مع نتائج دراسة Chioma (2020)**؛ حيث يتم إخضاع الجنس الأنثوي وحرمانه وقمعه وإساءة معاملته، وأن الزواج يتم بسبب بعض الأسباب الأبوية؛ حيث يرى بعض النساء في الزواج وسيلة للهروب من بعض التجارب السيئة.

ويتضح مما سبق أن المطلقات يلجأن للزواج العرفي نتيجة لخلافات داخل الأسرة وخلق المشكلات الاجتماعية التي تنعكس على المطلقة بصورة عامة؛ وبالتالي عدم تقدير الذات، **مما يجعلها تتفق مع نظرية الضغوط العامة** التي تبين أن التعرض للتأثيرات السلبية يشعر الفرد بعدم تقدير الذات، وفقدان الدعم الاجتماعي والمعنوي.

كما تتفق هذه النتيجة مع ما وصلت إليه دراسة Le Zhang et al (2024)؛ حيث تشير إلى أن نفقات الزواج، والعبء المالي اللاحق على أسرة العريس زادت بشكل كبير، كما ظهرت مجموعة من العزاب الأكبر سنًّا في القرية الجبلية؛ حيث يتزوج الذكور الريفيون تقليديًّا من نساء من مناطق أكثر بعدًا وأقل تطورًا.

ت- العوامل القانونية:

كشفت المقابلات عن عدم وجود عقوبات جزائية أو قانون رادع يمنع الزواج العرفي؛ وهذا ما أكدته غالبية الحالات عند البلاغ عن الزواج العرفي، وتحويلهنَّ للشئون القانونية بإرجاع المبالغ

المالية فقط، وأكدت إحدى الحالات ذلك بقولها: "**إيه يعني أتجوز عرفي، لولا المعاش محدش يقدر يعملي حاجة**"، **وقالت أخرى:** "**يعني إحنا أغنى من الحكومة، إحنا غلابة، وبنساعد بعض علشان نعيش، وبعدين محدش هيقول لهم**"، على حين أشارت أخرى إلى أن السبب تعدد الزوجات، والحرص على عدم إبلاغ الزوجة الأولى بالزواج بقولها: " **أتجوزت عرفي، لأن جوزي قال لي لو كتبنا عند مأزون هيبلغ مراتي الأولى، وأنا مش عايزها تعرف**"، على حين أرجعت الحالة رقم (٨) سبب الزواج العرفي إلى الحرص على الاحتفاظ بحضانة الأبناء والنفقة بقولها "**سبب جوازي، علشان قرايب جوزي لو عرفوا هيبلغوا عني، وياخدوا مني الأولاد، وكده اتحرم من الحضانة والنفقة**".

ث- العوامل الدينية:

كشفت بعض الحالات عن أن الزواج العرفي شرعي ولا يتنافى مع الدين؛ معتقدةً أن الزواج الرسمي الذي تفرضه الدولة هو زواج لا يشجع الشباب على الارتباط بسبب المتطلبات المادية والتعقيدات الإجرائية؛ وقد أكدت إحداهن ذلك بقولها: "**احنا أحسن حاجة فينا إننا بنستقوى على بعض؛ يعني واحد بيقول الجواز العرفي زنا؛ طيب فين الزنا في جواز تم إشهاره بين الأهل والأقارب، وكل الناس عارفة؛ بس هو مش مسجل، طيب ليه مش مسجل؟ علشان القانون بيحرم الأرملة من المعاش اللي هو أصلًا فلوس جوزها مش منحة، ولا حد دفع لها حاجة من جيبه، واللي بتقول حرام ومش حرام علي اللي بيقفل طرق الحياة الكريمة ولا دي عادي**".

كما ذكرت حالةٌ أخرى: "**مع احترامي للجميع من وجهة نظري الأرملة ممكن تتجوز عرفي وتاخد معاش أبوها، لكن جوزها المتوفي لأ؛ لأن أبوها ممكن يساعدها، لكن جوزها الأول مش هيساعدها في زواجها التاني**". وأشارت أخرى: "**سألت وقالوا لي مش حرام. والله أعلم؛ لأن الجواز إشهار، ميهمش متوثق أم لا، والمعاش لو عندها أولاد بتصرف عليهم من المعاش عادي، ما دام حياتها ماشية**".

ويتضح من ذلك أن الإقبال على الزواج العرفي أصبح استحلالًا للحرام؛ سواء عن عمد، أو عن جهل؛ يراه البعض مشروعًا لتجاوز مصاعب الحياة، وخاصَّةً أن الزواج العرفي الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالمعاش ما هو إلا تحايل على القانون؛ وذلك لأن الزوجة تأخذ مالًا لا يحل أخذه وهو أمر غير مشروع؛ لأن قوانين الدولة أباحت صرف المعاش بضوابط معينة؛ حيث إن المال الذي تتقاضاه الزوجة ليس من حقها، ولذلك ربما يكون الجهل بأمور الدين سببًا في انتشار حالات الزواج العرفي.

٢- الآثار المترتبة على حالات الزواج العرفي:

أ- الآثار المترتبة على الزوجة:

يعتبر موضوع الزواج العرفي من الموضوعات التي تؤثر بطريقة سلبية؛ خاصَّةً من زاوية ضياع حقوق المرأة بصفة عامة، كما يجعلها تشعر بأنها أقل شأنًا وقيمة مقابل المرأة المتزوجة رسميًّا.

الآثار التي تترتب على الزواج العرفي الشعور بالخوف والقلق من المستقبل؛ خاصة أنها فقدت المعاش التي كانت تحصل عليه؛ والذي يعتبر السبب الرئيس في الزواج، كما أنها لا تستطيع المطالبة بحقوقها القانونية؛ مثلما يحدث في الزواج الثابت بالوثيقة الرسمية؛ فلا يترتب على الحكم بالتطليق من الزواج العرفي في حال الإنكار الحق في النفقة الزوجية، أو الإرث، أو المهر؛ فلا يجوز للمحكوم لها بالطلاق من الزواج العرفي المطالبة بأي حق من هذه الحقوق، وهذا ما أكدت عليه غالبية الحالات وهن رقم (٢، ٤، ٦، ٧ ١٠، ١٢، ١٣، ١٥)، (٢، ٤، ٦، ٧، ١٠، ١٢، ١٣، ١٥)؛ بقول إحداهن: "**أنا اللي مضايقني أنهم قطعوا عني معاش أبويا، مع أن دا حقي وكان المصدر الوحيد اللي كان بيصرف عليَّ أنا واولادي، معرفش هجيب منين بعد كدة**"، **كما ذكرت أخرى: "أنا اتجوزت أساسًا علشان المعاش، ولما اتقطع عني مش لاقية أصرف، ومش عارفة أعمل إيه، وجوزي مش معاه يصرف**".

كما يؤثر على المرأة، بحرمانها من الزواج الشرعي مرَّة أخرى إذا لم يُوثَّق الزواج؛ مما يعرض المرأة للمعاناة من نظرة المجتمع لها بعد الكشف عن أمر الزواج العرفي، وتصبح غير مرغوبة، وتُرْمَقُ بنظراتٍ يملؤها الشك والتهميش؛ كما أشارت إحدى الحالات قائلة: "**الناس بقت بتبص لي باشمئزاز كأني ارتكبت خطيئة، مع إني اتجوزت علشان أستر نفسي، وأمنعها من الحرام، ورغم كده بتعرض لكلام قاسي**". **وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة خليل وموسى (٢٠٢٣)** عن المشكلات الناجمة عن الزواج التي يعاني منها غالبية أفراد العينة؛ كالمشكلات النفسية المتمثلة بالاكتئاب والنوبات العصبية والنفسية والشعور بالندم، والمشكلات الاجتماعية؛ وأبرزها العزلة عن المجتمع، والانقطاع عن الأهل والأقارب.

ويتضح من نتائج البحث أن الزواج الرسمي الموثق يحفظ حق المرأة في الزواج؛ على عكس الزواج العرفي الذي يحمل نتائج سيئة في مجتمعنا على المرأة فقط، بينما يهرب الرجل من مسئوليته، لذلك تتعرض المرأة المتزوجة عرفيًّا لمخاطر كثيرة إذا أنكر زوجها العلاقة الزوجية أمام القضاء في دعوى مرفوعة ضده للمطالبة بأي حق من حقوق المرأة المترتبة على الزواج؛ إذ

تضيع حقوقها عندما يحكم القاضي بعدم قبول دعواها بسبب عدم وجود الوثيقة الرسمية المثبتة للزواج. **وبالتالي تتفق النتائج السابقة مع نتيجة دراسة Chioma (2020)**؛ مفادها أن الزواج لا يضمن الوفاء الاجتماعي والنفسي؛ وأن الزواج يجب أن يؤكد على الحب والالتزام بدلًا من الإنجاب، وأن تتعاون النساء مع بعضهن البعض لمحاربة الحرمان والخلاف الزوجي.

ومن خلال ما سبق، يمكن تفسيره تبعًا لنظرية الضغوط العامة؛ حيث أوضح إجنو (Agnew) أن الضغوط تزيد من احتمالية أن ينتاب الأفراد حالة من المشاعر السلبية التي تقود إلى العنف والجريمة؛ مثل الغضب، والعدوان، والإحباط، والاكتئاب، والحسد، والخوف؛ كما أنها تقود إلى خلق ضغط على الأفراد للانخراط في فعل تصحيحي، وخفض القدرة على التأقلم بطريقة قانونية.

ب- **الآثار المترتبة على الأبناء:**

يعد ضياع حقوق الأبناء، والفشل في كثير من الأحين في إثبات نسبهم من أخطر الآثار المترتبة على الزواج العرفي؛ خاصَّةً بعد الإبلاغ عن زواج الحالات العرفي؛ فقد أكد معظم الحالات اللاتي أنجبن من الزوج الثاني إنهاء الحياة الزوجية نتيجة لقطع المعاش، وتولد خلافات ومشكلات بين الطرفين، وأكدت على ذلك الحالتان رقم (٣، ٧) في رفع قضية لإثبات نسب الابن، وعدم اعتراف الأب؛ خاصَّةً أنه تم الاتفاق على عدم الإنجاب لعدم قدرة الزوج الثاني على الإنفاق، والوضع الاقتصادي المتدني له، وأنه لا يعمل، أو ليس لديه عمل ثابت؛ مؤكدة ذلك بقولها: "**لما بلغوا عني إني اتجوزت عرفي، لقيت نفسي لوحدي بحاول أثبت نسب ابني؛ لأنه كدة ملوش نسب، وعيلتي رفضت الجواز**". كما ذكرت أخرى: "**حملت من جوزي الجديد، وطالبته بالجواز رسمي علشان أقدر أكتب المولود باسمه، ولكن رفض في الأول؛ بحجة إني أحافظ على المعاش، ولما وقف المعاش، دخَّلت أهلي تحل معاه، ولحد دلوقتي بحاول أقنعه يسجله على اسمه، أو أسجله على اسم ضرتي**".

وتبين أنه على الرغم من أن الزواج العرفي قد يتم إخفاؤه للحصول على بعض المكتسبات المادية، لكن له مخاطر كبيرة؛ ففي لحظة معينة قد تجد المرأة نفسها في دوامة يصعب الخروج منها، عندما تتعرَّض للطلاق، ويُنكر الزوج هذه العلاقة، وكل ما نتج عنها؛ ليتبرأ من كل شيء.

ويتضح من النتائج السابقة أنها تتفق مع دراسة السيد (٢٠٢٣)؛ والتي أكدت على أهمية توثيق عقد الزواج لدى الجهات الرسمية المختصة، وأنه أمرٌ لازمٌ لا يمكن التهاون فيه؛

وذلك لما يترتب عليه من المصالح والمنافع الدينية والدنيوية للزوجين وللأولاد الناتجين عن هذا الزواج، وفيه حفظ وصيانة للحقوق الزوجية.

ت- **الآثار المترتبة على المجتمع:**

كشف نتائج المقابلات أن الزواج العرفي يسمح بانتشار الفاحشة، وفتح باب للفساد الأخلاقي؛ مما يؤدي لخلق المشكلات الاجتماعية، وعدم استقرار المجتمع؛ لاعتقاد الشباب أن هذا الزواج يشبع غريزة الزواج دون تحمل مسئولية أعباء وتكاليف الزواج المادية والمعنوية؛ حيث أكدت إحدى الحالات على تقليد بعض أقاربها ومعارفها للزواج العرفي بقولها: "**مقدرش أقولك أسامي، لكن فيه ناس كتير عايشة على سر الجواز، وبيصرفوا رواتب، وفيه شباب بقوا بيستسهلوا الجواز العرفي بطريقة تانية ليشبعوا شهواتهم**"، كما أنه يعرض عائلات النساء للمواجهة مع الطرف الآخر، والخلاف بين الزوجين؛ والذي يفقد الحفاظ على الحقوق والواجبات المترتبة على هذا العقد؛ لعدم وجود مستند قانوني يحمي حقوقهن، وأشارت إحداهن إلى ذلك بقولها: "**أهلي لما عرفوا بموضوع الجواز راحو اتخانقوا مع أهل جوزي وكانت خناقة كبيرة وحصل فيها مشاكل جامدة**".

وتتفق النتائج السابقة مع نتائج دراسة بن الصديق وزروقة (٢٠٢٤)؛ والتي أظهرت اتجاه بعض العائلات إلى اختيار الطلاق العاطفي دون اللجوء إلى إنهاء الرابطة الأسرية بالطلاق البائن؛ خوفًا من الوصم الاجتماعي للمرأة المطلقة، مع ضرورة الحفاظ على تناغم الأسرة؛ يحتم ذلك كون الأطفال ما زالوا في مرحلة الطفولة.

ومما سبق يمكن تفسير هذه النتائج من خلال نظرية الأنومي التي تفسر الانحراف في الوحدات الاجتماعية؛ بناءً على قيم اجتماعية وثقافية محددة، لطالما كان المفهوم الاجتماعي الكلاسيكي للفوضى أداة مفاهيمية لفهم العلاقة بين الهياكل الاجتماعية والثقافة والسلوك غير المعيارية؛ حيث لاحظ دوركايم أن التغيرات المؤسسية والثقافية المرتبطة بالتحديث تشجع على تراجع الضوابط الاجتماعية القائمة على العلاقات الأسرية والاجتماعية؛ والنتيجة هي الفوضى التنظيمية من خلال إضعاف المعايير. وبمرور الوقت، تنتشر المعدلات المتزايدة من السلوكيات التي لا تعتبر معيارًا تنظيميًّا.

٣- النتائج المتعلقة بكيفية الكشف عن الزواج وإجراءات التعامل مع الحالات التي تم الإبلاغ عنها:

أ- كيفية الكشف عن الزواج العرفي وارتباطه بالحصول على المعاش من خلال الإبلاغ عنها:

أكدت معظم الحالات أن الإبلاغ عنها قد تم من الأقارب، أو من الجيران؛ **حيث أكدت إحداهن ذلك بقولها: "في صرف المعاش كنت عاملة توكيل لجوزي السابق لصرف المعاش، ولما لاحظوا بأن طليقي هو نفسه الوكيل، حققوا معاه، واعترف إني مراته، وقطعوا المعاش وكلفونا بدفع غرامة"**، كما قالت أخرى: "**كنت بصرف المعاش، لحد ما بنتي سلمت قسيمة الجواز العرفي عليها إمضتي، علشان تقاسمني في معاش أبوها**"، كما أكدت الحالة رقم (٩) ذلك قائلة: "**كنت بصرف معاش أبويا، وبعد كده اتجوزت وما بلغتش التأمينات، وفضلت على الحال ده سنتين لحد ما واحدة من الجيران كانت عندها نفس المشكلة، والتأمين وقف المعاش لما اتجوزت، فجات قالت اشمعنى جارتنا لسه بتقبض، وبلغت عني وعملوا تحريات، واتوقف المعاش ودفعت غرامة ٢٠ ألف جنيه**".

ب- أهم الإجراءات المتبعة في التعامل مع حالات الزواج العرفي للحصول على المعاش الحكومي:

تأكيدًا لما كشفته حالات البحث عن كيفية التعامل مع المتزوجات عرفيًا، والإبلاغ عن المنتفعين منهن، تم عمل مقابلة مع بعض موظفي الشئون القانونية والتأمينات لكيفية التعامل مع الحالات التي يتم الإبلاغ عنها؛ حيث أكد **موظفو الشئون القانونية** المختصون بالتحقيق في استحقاق استمرارية الحصول على المعاش من عدمه بأن تحايل الأرامل والمطلقات عن طريق الزواج العرفي لا يتم اكتشافه إلا عن طريق البلاغات التي تتلقاها التأمينات، والتي يكون بعضها كيديًا أحيانًا، وفى هذه الحالة يتم إرسال البلاغ للجهات الأمنية التي تتحرى عن الأمر، وإن ثبت تتم إحالة المتحايل الى النيابة العامة التي تطالب برد المبالغ المصروفة دون وجه حق، كما أشار **أحد موظفي التأمينات** إلى أن بعض المواطنين يترددون لمواصلة صرف معاش لا يستحقونه، رغم انعدام مسببات الحصول عليه؛ مثل وفاة صاحب التأمين، وزواج الزوجة بآخر، ووجود نسبة عجز بسيطة مصحوبة بفترة علاج مؤقتة؛ حيث يتعين على المستفيد الإبلاغ عن تحسن حالته الصحية لوقف المعاش.

كما أكد **مختص بهيئة التأمينات** أنه عند اكتشاف الطرق التي يلجأ إليها المواطنون للحصول على المعاش بالمخالفة للقانون، يتكبَّد المخالف غرامة كبيرة تصل إلى دفع المبالغ التي حصل عليها من تاريخ المخالفة إن استطاعوا إثبات تاريخها، وفى حالة عدم إثباتها بشكل رسمي

يتعين على المخالف دفع غرامة بأثر رجعى من تاريخ أول معاش حصل عليه؛ سواء دفع المبلغ كاملًا أو بالتقسيط.

ومما سبق **أكد غالبية المسئولين** أن معظم الإجراءات القانونية التي تتم مع هذه الحالات تتمثل في قطع المعاش، واتخاذ الإجراءات القانونية نحو تحصيل ما تم صرفه بدون وجه حق من قبل المتزوجات عرفيًا، والحرمان من المعاش؛ اعتبارًا من التحقق من تاريخ واقعة الزواج العرفي، وتحصيل المبلغ إما نقدًا، أو بالتقسيط؛ وهذا لا يحدث إلا في حالات استثنائية.

وعلى الرغم من ذلك؛ فإن غالبية المسئولين أكدوا على صعوبة إثبات الزواج لعدم وجود مستند قانوني بقوله: "**ثبات المتحايل على القانون وتحويله للنيابة لا يحدث إلا في حالات قليلة؛ لأن "الورق" هو الأساس؛ وبالتالي لا يمكن إثبات الزواج**". وقال آخر "**المخالفات كتيرة وصعب نقدر نسجلها كلها**"، كما أكدوا أنه: "**ساعات كتير بنبعت لمأمور القسم التابع ليه المنتفعة علشان يتحرى عن زواجها عرفيًا أو رسميًا، لكن أحيانًا لا تصدق التحريات، وفى كثير من الأحيان، تتمكن الفتيات من الاتفاق مع العاملين في القسم لإنكار الزواج**".

لذلك يتضح مما سبق أن حالات الزواج في هذا الوضع أكثر تعقيدًا؛ حيث يوقف القانون حق المتزوجة في معاش والدها أو والدتها؛ سواء كان الزواج رسميًا أو عرفيًا، حيث يفضل العديد من المتزوجات عدم إبلاغ التأمينات بزواجهن، لضمان استمرار المعاش، وقد يلجأن إلى التزوير أحيانًا، وفي مثل تلك الحالات يلجأ موظفو التأمينات إلى قطاع الشئون القانونية، حيث إنهم لا يملكون حق تحويل مثل تلك الوقائع إلى النيابة الإدارية أو العامة؛ حيث لا توجد وسائل لربط بيانات السجل المدني للمواطنين بالتأمينات الاجتماعية، وعند اكتشافه يتكبد المخالف غرامة تصل إلى دفع المبالغ التي حصل عليها بالمخالفة للقانون.

ومما سبق يمكن تفسير النتائج السابقة في ضوء نظرية بناء الفرص؛ والتي أكدت على عدم تناسب الأهداف الثقافية التي يتطلع إليها الفرد مع الوسائل المتاحة لتحقيقها في الواقع الفعلي الذي يحيا الفرد في ظله، خاصَّةً بأن اللجوء إلى الزواج لا يمكن من خلال الحفاظ على المصدر المالي؛ وهو (المعاش التأميني من الوالدين أو الزوج المتوفي)؛ وبالتالي اللجوء إلى الزواج العرفي غير الموثق بشكل رسمي عن طريق الموظف المختص؛ وبالتالي فإن وسائل تحقيق تلك الأهداف ليست متاحة للجميع على حد سواء وبالتساوي، وعندما تمارس هذه الأهداف ضغوطًا قوية على صاحبها؛ فإنه قد يلجأ إلى تحقيقها بالوسائل غير المشروعة.

٤- النتائج المتعلقة بأهم الآليات والاقتراحات التي تساعد في القضاء على الزواج العرفي للتهرب من انقطاع المعاشات:

أكدت غالبية الحالات أن السبيل إلى القضاء على الزواج العرفي يتمثل في ضرورة وجود مورد مالي مستمر خاص للمرأة يضمن لها حياة كريمة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتسهيل إجراءات الزواج، والمساعدات الحكومية؛ والتي تفرض بمجرد زواج المرأة انقطاع المعاش، مع عدم الأخذ في الاعتبار أن غالبية الأزواج بدون عمل؛ تقول إحداهن: "**يا ريت يوفروا لنا شغل، أو للرجال علشان يقدروا يصرفوا على بيوتهم**"، كما أكدت ذلك أخرى بقولها: "**لو كان عندي شغل كويس، كنت قدرت أربي عيالي ومكنتش عملت كده**"

كما أكد بعض الحالات على أهمية تعليم المرأة؛ حتى تستطيع الحصول على حقوقها بقول إحداهن: "**لو اهتميت بتعليمي، مكنتش اتجوزت وكنت لقيت شغل، علشان كدة هربي عيالي كويس، وأعلمهم وميعملوش زيي**".

وعلى الرغم من إقدام الحالات على الزواج العرفي؛ إلا أنهن اقترحن وجود إجراءات مشددة لمنع الشباب من الإقدام على الزواج العرفي؛ للتهرب من تحمل المسئولية، وضياع حقوق الفتيات؛ حيث أشارت إحداهن إلى ذلك بقولها: "**لازم يشددوا القانون على الأب اللي بينكر تسجيل ابنه، وبيستسهل الجواز العرفي، ويضيع حق الست وابنها**".

كما أشارت بعضهن إلى السماح للمطلقة والأرملة والأنثى بأن تتزوج مع الاحتفاظ بالراتب والمعاش، ولا تتم معاقبتهن بالحرمان من أموال الأب والأم؛ لمجرد أنهن أصبحن متزوجات، وتركن حياة العزوبية والطلاق؛ مبررة ذلك بقولها: "**لازم الحكومة تسهل لنا الدنيا شوية؛ الغلاء وظروف الحياة، ومعندناش دخل، ونضطر نخفي عن الحكومة علشان ميقطعوش المعاش** ".

وتتفق النتائج السابقة مع ما توصلت إليه دراسة Hasiyatu et al (2024)؛ والتي أشارت إلى أنه غالبًا ما تكون الفتيات المراهقات عاطلات عن العمل؛ فإنهن أصبحن عبئًا على والديهن الذين قد لا يحصلون أيضًا على وظائف ذات معنى، مع ضرورة مقاومة ممارسة الزواج العرفي، وتبني التعليم من أجل التحول الاجتماعي والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعب. **كما أكدت دراسة Jean-Philippe (2021)** على النظر إلى الزواج والطلاق، وإعادة الزواج والترمل والخصوبة والميراث، وغير ذلك من الجوانب؛ فضلًا عن عواقب القواعد والمعايير والممارسات المختلفة السائدة فيها. والتي كشفت عن عدم التكافؤ بين الجنسين، والوصول حول كيفية تحرر المرأة في ظل ظروف العلاقات الأسرية الأبوية السابقة.

ويتضح مما سبق عرضه أن الإجراءات والآليات للحدِّ من انتشار الزواج العرفي، ودفع الأفراد لتوثيق عقد زواجهم، لا تكمن في تطبيق أحد هذه الإجراءات؛ بل لا بدّ من تفعيلها مع بعضها البعض حتى تحقق النتيجة المنشودة؛ خاصَّةً أن الاكتفاء بالإجراءات القانونية وحدها لا يكفي؛ لأنّ القانون مهما فعل لا يستطيع أن يتجاهل الزواج العرفي؛ خاصَّةً مع ما يترتب عليه من آثار متعلقة بإثبات نسب الأبناء، وضياع حقوق الزوجة؛ لذلك نجد أنه من الضروري بث الوعي الاجتماعي والثقافي في نفوس الشباب وتوعيتهم بخطورة مشكلة الزواج العرفي، وما يترتب عليه.

أهم نتائج واستخلاصات البحث:

مما سبق يمكن تلخيص أهم العوامل التي دفعت حالات البحث للزواج العرفي، والآثار المترتبة عليه، والآليات التي تمكن من القضاء على سلبياته فيما يلي:

❖ **النتائج المرتبطة بالخصائص الأساسية للمتزوجات عرفيًّا:**

- اتضح أن غالبية حالات البحث تقع في الفئة العمرية بين ٤١-٥٠ عامًا؛ يليها من يقعن في الفئة العمرية من ٣٠-٤٠ عامًا، ثم من يقعن في الفئة العمرية من ٥١-٦٠ عامًا، وأخيرا حالة واحدة أقل من ٣٠عامًا.
- معظم حالات البحث هن مطلقات؛ يليهنَّ الأرامل واللاتي جئن في الترتيب الثاني بواقع (٦) حالات، وأخيرًا المتزوجات.
- اتضح أن معظم حالات البحث حاصلات على دبلوم، يليها مَن لا تقرأ ولا تكتب (أمية)، وممن حصلن على مؤهل فوق متوسط، وأخيرًا حالتان ممن حصلن على مؤهل جامعي؛ مما يؤكد تدني وضعف المستوى التعليمي للمبحوثات، والذي قد يدفعهن للزواج العرفي.
- غالبية حالات البحث في الحضر، يليها ممن إقامتهن في الريف.
- غالبية أزواج الحالات (للزوج الأول) يعملون بأجر غير ثابت، يليها من لديهم وظيفة حكومية، ثم بدون عمل، وأخيرًا حالة واحدة أعمال حرة؛ **مما يؤكد** على عدم وجود مصدر (مادي) اقتصادي ثابت يساعد على استمرار واستقرار المعيشة لسد المتطلبات الحياتية.
- كما اتضح بعد فحص عمر الزوج الأول لحالات البحث، أنه قد جاءت في الترتيب الأول الفئة العمرية بين٥١-٦٠عامًا، يليها في الفئة العمرية ٦١ عامًا فأكثر، ثم الفئة العمرية بين ٤١-٥٠ عامًا، وأخيرًا حالتان في الفئة العمرية بين ٣٠-٤٠ عامًا؛ مما يؤكد على ارتفاع أعمار الأزواج الأولى لحالات البحث وعدم قدرتهم على العمل والحصول على مورد مالي مستمر لسد احتياجات الأسرة.

- بالنسبة لعمل الزوج الثاني يتضح من الجدول أن غالبية أزواج الحالات لا يعملون، يليهم العمل بأجر غير ثابت، ويتبين من نتائج البحث أن ارتفاع نسبة البطالة قد يكون عاملًا مباشرًا في ظهور حالات من الزواج العرفي.
- كما نلاحظ من خلال دراسة عمر الزوج الثاني لحالات البحث، أنه قد جاء في الترتيب الأول الفئة العمرية بين٣٠-٤٠ عامًا، يليهم الفئة العمرية ما بين ٤١-٥٠ عامًا، وأخيرًا الفئة العمرية بين ٥١-٦٠عامًا.
- كما تأكد أن غالبية المبحوثات لديهن أبناء من الزوج الأول، وجاء في الترتيب الأول من لديهن ثلاثة أبناء، يليها من لديهن أربعة فأكثر، ثم ابنان، وأخيرًا مَن لا يوجد لديهن أبناء بواقع حالتين، أما بالنسبة للأبناء من الزوج الثاني فقد تبين أن غالبية الحالات لا يوجد لديهنَّ أبناء من الزوج الثاني، بينما يوجد حالتان لهن أبناء.
- تبين أن غالبية حالات البحث انتفعن من المعاش من ١-٣ سنوات، يليها من انتفعن من استمرار المعاش لمد من ٣-٥ سنوات.

❖ **النتائج المرتبطة بالعوامل التي أدت لظهور حالات الزواج العرفي**

تبين من نتائج البحث السابقة أن هناك عوامل أدت لارتفاع نسبة الزواج العرفي وهي:

العوامل الاقتصادية:

– كشفت النتائج أن غالبية مفردات العينة تلجأ إلى الزواج العرفي في الترتيب الأول؛ فهو الضمانُ لاستمرار الحصول على معاش أحد الوالدين، أو معاش زوجها المتوفَّى؛ خاصَّةً أن غالبية عينة البحث من المطلقات والأرامل.

– يلي ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية التي يعجز الشباب معها عن توفير تكاليف الزواج؛ مما يضطرهم إلى صيغة الزواج غير الموثق للهروب من الأعباء الاقتصادية والمادية التي قد يفرضها الزواج العادي؛ مثل الشقة والأثاث مثلًا، وخاصَّةً الأرامل بالقبول بالزواج العرفي تفاديًا لخسارة راتب الإعالة الحكومي.

العوامل الاجتماعيَّة:

– تأخر المرأة في الزواج وتقدمها في السن دفعها للزواج العرفي لتقليل العبء على الشباب غير القادر على تكاليف الزواج؛ خاصَّةً في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة.

– كذلك غياب روح التفاهم بين أفراد الأسرة والتفكك الأسري؛ خاصَّةً أن غالبية المبحوثات مطلقات وأرامل؛ الأمر الذي يدفعهن للزواج مرة أخرى، ولا سيما الزواج العرفي.

العوامل القانونية:

– كشفت المقابلات عن عدم وجود عقوبات جزائية أو قانون رادع يمنع الزواج العرفي، وهذا ما أكدته غالبية الحالات عند البلاغ عن الزواج العرفي، وتحويلهن للشئون القانونية بإرجاع المبالغ المالية فقط.

– الرغبة في تعدد الزوجات، وعدم إبلاغ الزوجة الأولى بالزواج؛ وذلك للحفاظ على المكانة الاجتماعية للزوج؛ والتي قد تدفعه إلى الزواج العرفي الذي يظل في طي الكتمان؛ حرصًا على مراعاة شعور الزوجة الأولى وأولاده منها.

– الخوف من الحرمان من حضانة الصغار من الزوج الأول إذا تزوجت؛ فيلجأن إلى الزواج العرفي.

العوامل الدينية:

– كشفت بعض الحالات عن أن الزواج العرفي شرعي، ولا يتنافى مع الدين؛ معتقدة أن الزواج الرسمي الذي تفرضه الدولة هو زواج لا يشجع الشباب على الارتباط؛ وعليه فالجهل بأمور الدين قد يكون سببًا في انتشار حالات الزواج العرفي.

❖ **النتائج المرتبطة بالآثار المترتبة على حالات الزواج العرفي:**

الآثار المترتبة على الزوجة:

– ضياع حقوق المرأة بصفة عامة؛ كما يجعلها تشعر بأنها أقل شأنًا وقيمة مقابل المرأة المتزوجة رسميًّا.

– حرمانها من الزواج الشرعي مرة أخرى إذا لم يُوثَّق الزواج؛ مما يعرض المرأة لمعاناة من نظرة المجتمع لها بعد الكشف عن أمر الزواج العرفي، وتصبح غير مرغوبة، وتُرْمَقُ بنظرات يملؤها الشك والتهميش.

– الشعور بالخوف والقلق من المستقبل؛ حيث لا تستطيع الزوجة المطالبة بحقوقها القانونية؛ مثلما يحث في الزواج الثابت بالوثيقة الرسمية.

الآثار المترتبة على الأبناء:

– ضياع حقوق الأبناء، وصعوبة إثبات نسبهم، وكذلك الضوابط الشديدة لإنجاب الأبناء؛ خاصَّةً بعد الإبلاغ عن حالات الزواج العرفي، وعدم تحمل مسئولية الإنفاق على الأبناء ورعايتهم.

الآثار المترتبة على المجتمع:

– كشفت نتائج المقابلات أن الزواج العرفي يسمح بانتشار الفاحشة، وفتح باب الفساد الأخلاقي؛ مما يؤدي لخلق المشكلات الاجتماعية، وعدم استقرار المجتمع؛ لاعتقاد الشباب أن هذا الزواج يشبع غريزة الزواج دون تحمل مسئولية أعباء وتكاليف الزواج المادية والمعنوية.

❖ **النتائج المتعلقة بكيفية الكشف عن الزواج العرفي وآليات التعامل معه:**

– أكدت معظم الحالات التي تم الإبلاغ عنهن أن الإبلاغ قد تم من قبل الجيران أو الأقارب؛ وذلك كما أشارت ٥ حالات من الجيران، وأخرى من العمة، وثالثة من ابنة الحالة.

– أكد موظفو الشئون القانونية المختصين بالتحقيق في استحقاق استمرارية الحصول على المعاش من عدمه أن تحايل الأرامل والمطلقات على استمرار الحصول على المعاش يكون عن طريق الزواج العرفي، والذي لا يتم اكتشافه إلا عن طريق البلاغات التي تتلقاها التأمينات، والتي يكون بعضها كيديًّا أحيانًا، وفى هذه الحالة يتم إرسال البلاغ للجهات الأمنية التي تتحرى عن الأمر.

– يتم اكتشاف الطرق التي يلجأ إليها المواطنون للحصول على المعاش بالمخالفة للقانون، وعند اكتشاف ذلك؛ يتكبد المخالف غرامة كبيرة تصل إلى دفع المبالغ التي حصل عليها من تاريخ المخالفة إن تمَّ إثبات تاريخها، وفى حالة عدم إثباتها بشكل رسمي يتعين على المخالف دفع غرامة بأثر رجعى من تاريخ أول معاش حصل عليه.

- كما أكدوا على صعوبة إثبات الزواج؛ لعدم وجود مستند قانوني بقول أحدهم: "إثبات التحايل على القانون، وتحويل صاحبه للنيابة لا يحدث إلا في حالات قليلة؛ لأن "الورق" هو الأساس؛ وبالتالي لا يمكن إثبات الزواج".

❖ **النتائج المرتبطة بأهم الآليات والاقتراحات التي تساعد في القضاء على الزواج العرفي للتهرب من انقطاع المعاشات:**

- كشف النتائج عن ضرورة وجود مورد مالي مستمر خاص بالمرأة؛ يضمن لها حياة كريمة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة، وتسهيل إجراءات الزواج، والحصول على المساعدات الحكومية.
- التأكيد على أهمية تعليم المرأة، حتى تستطيع الحصول على حقوقها.
- اقترحت الحالات وجود ضرورة وجود إجراءات مشددة لمنع الشباب من الإقدام على الزواج العرفي للتهرب من تحمل المسئولية.
- السماح للمطلقة والأرملة والأنثى بأن تتزوج مع الاحتفاظ بالراتب والمعاش.

التوصيات:

- أهمية الوعي بخطورة الزواج العرفي والحرص على توثيق العقد، والتأكد من الأركان والشروط الشرعية.
- ضرورة توفير المرأة حق الحصول على معاش زوجها والتعويضات من صندوق الضمان الاجتماعي، أو المنح المخصصة للأرامل والمطلقات؛ سواء تزوجت برجل آخر، أم لم تتزوج؛ بمعنى ألا يجعل زواجها ثانيةً سببًا في حرمانها من التعويضات والمنح.
- ضرورة الاهتمام بوضع وتجديد القوانين التي تنظم عملية صرف المعاش للمستحقين، ووضع العقوبات الصارمة في حال ثبوت تلاعبهم وإخفاء بيانات مهمة عن الحكومة.
- ضرورة توعية أفراد المجتمع بالآثار السلبية للزواج العرفي؛ كضياع الحقوق الشرعية للزوجة، واختلاط الأنساب من خلال عدم إتاحة الفرصة أمام ضعاف النفوس لإضفاء الشرعية على هذا النوع من الزواج.
- لا بد من إعادة النظر في القوانين والأسباب التي أدت إلى انتشار الزواج العرفي؛ ومنها البحث في تحديث قانون المعاشات للمطلقات والأرامل، وإيجاد بدائل أفضل لهن؛ منعًا من الإقدام على الزواج العرفي؛ بهدف الحفاظ على معاش المطلقات والأرامل
- التوقف عن عرض القضايا المجتمعية من خلال صور فاضحة من خلال وسائل الإعلام، ولا بد من القيام بدور حيوي في مجال محاربة هذا الزواج العرفي؛ من خلال

تناول قضايا الشباب بالشرح والتحليل والتوعية بالحلول، وعمل لقاءات مع حالات واقعية مرت بتجارب زواج العرفي، وتوضيح آثارها السلبية.

- توفير مساحة ثابتة للتوعية الدينية عن طريق رجال الدين والعلماء في مجالات مختلفة، وزيادة الوقت المخصص للبرامج الدينية المتعلقة بفقه الزواج والأسرة.
- وضع عقوبة رادعة لمن يتهاون في ترك التوثيق لعقد الزواج ويقدم على الزواج العرفي، وتحذير المأذونين والمحامين الذي يسهلون للناس طرق الزواج العرفي ويساعدونهم عليه.

المراجع:

<u>أولًا المراجع العربية:</u>

- أبو درويش، منى وآخرون (٢٠١٦). خصائص الأرامل والمطلقات في محافظات جنوب الأردن والمشكلات التي يواجهنها. مجلة دراسات وأبحاث. ع٢٣.
- الأشخم، موسى (٢٠٢٠). الأزمات الاقتصادية: رؤية بديلة. *مجلة البحوث العلمية*، مج٥ ،ع١٠.
- البداينة، ذياب؛ القطيطات، مريم (٢٠١٨). المشكلات والضغوط التي تواجه المطلقات قبل الدخول في الأردن. *مجلة دراسات وأبحاث*. ع33 .
- بن الصديق، خديجة؛ زروقة، هشام (٢٠٢٤). ثقافة الزواج العرفي والطلاق العاطفي: دراسة سوسيوسيكولوجية لبعض النساء المتزوجات عرفيًا. *مجلة الواحات للبحوث والدراسات* جامعة غرداية. الجزائر. مج١٧. ع١.
- البنداري، محمد رضا رمضان.(٢٠٢٢). اتجاهات الشباب نحو الزواج السري في الواقع المعاصر وسبل الحد منها رؤية من منظور إسلامي. *حولية كلية الدعوة الإسلامية*. القاهرة. ع٢٥. مج٢.
- البنك الدولي (ديسمبر٢٠٢٢). مرصد الاقتصاد المصري. دعم القدرة على الصمود في وجه الأزمات من خلال الإصلاحات المالية (مع التركيز على قطاع التعليم)، مصر. www.worldbank.org
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٢٢). النشرة ربع السنوية لبحث القوة العاملة، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (سبتمبر٢٠٢٣). النشرة السنوية المجمعة بحث القوى العاملة تقرير تحليلي ٢٠٢٢، مصر.

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو ٢٠٢٢). النشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام٢٠٢١م، مصر.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (يوليو٢٠٢٢). التقرير التحليلي للنشرة السنوية لإحصاءات الزواج والطلاق عام٢٠٢١م، مصر.
- الحوتي، فتحية السيد (٢٠٢٠). الأبعاد الاجتماعية والثقافية للجرائم الإلكترونية في مصر، دراسة تحليلية لطائفة من الحالات بسجن شديد الحراسة بجمصة محافظة الدقهلية، *مجلة كلية الآداب للإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، مج١٢. ع١.
- خليل، وعد إبراهيم؛ موسى، إيمان عبدالوهاب (٢٠٢٣). المشكلات الاجتماعية للمتزوجات بعقد خارج المحكمة: دراسة حالة في مدينة الموصل. *مجلة جامعة بابل للعلوم* الإنسانية، مج٣١. ع١٠.
- رحاحلة، حازم (٢٠٢٤). الأزمة الاقتصادية في مصر: أزمة الحلقة المفرغة. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. قطر
- رمضان، عزمي (٢٠١٠). الزواج العرفي. المؤتمر العلمي الدولي: حقوق المرأة في مصر والدولة العربية. كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، الإسكندرية.
- رواق، فتحية (٢٠٢٢). زواج المراهقين. مجلة الفكر القانوني والسياسي. الجزائر. مج٦، ع١.
- السيد، محمد عبدالباسط عبدالتواب (٢٠٢٣). الزواج العرفي: تعريفه وحكمه وأسبابه. مجلة الشريعة والقانون. جامعة الأزهر. كلية الشريعة والقانون بالقاهرة. ع٤١.
- صندوق النقد الدولي (يونيو ٢٠٢٢). تقرير آفاق الاقتصاد العالمي
  https://www. imf. org/ar/Publications
- عبدلي، أمينة؛ دواعر، عفاف (٢٠٢٢). إثبات عقد الزواج العرفي في التشريع الجزائري، *مجلة الصدى للدراسات القانونية والسياسية*، الجزائر، مج ٠٤. ع ٠١
- عبده، حشمت محمد (٢٠٢٤). الحماية القانونية لحقوق المرأة في قوانين الأحوال الشخصية. *مجلة الدراسات العربية*. كلية دار العلوم، جامعة المنيا، مج ٤٩. ع ٤.
- عثمان، عثمان أحمد (٢٠٢١). الأزمات الاقتصادية والمالية وآليات المواجهة. *مجلة روح القوانين*. ع٩٤.
- المجلس القومي للمرأة (٢٠٢٠). حقوق المرأة في مجال الأحوال الشخصية (إشكاليات الزواج من الوجهة القانونية). Ncw. gov. eg on line 22/3/2024 11:13p. m
- المرعول، محمد عبد الله المرعول (٢٠١٤). الأزمات: مفهومها وأسبابها وآثارها ودورها في تعميق الوطنية. مكتبة القانون والاقتصاد. الرياض.

- النادي، محمد إبراهيم سعد (٢٠١٦). الزواج المستحدث وموقف الفقه الإسلامي منه. مكتبة الوفاء القانونية. الإسكندرية.
- الهلالي، محمد؛ البدوي، محمد (٢٠٢٣). حقوق المرأة في ظل قانون الأحوال الشخصية الجديد، المجلس القومي للمرأة، مصر.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

- Aasoglenang, Thaddeus Arkum, et al (2024). Bride price payment and marriage Stability: An ethnographic study of the Brifors of the Upper West Region, Ghana, World Development Perspectives, 35 (100626). www. sciencedirect. com
- Agnieszka Golczyńska –Grondas (2019),The PPR, Systemic Transformation, and New Poland. Opportunity Structures in the Biographical Experience of Senior Social Reformers, Vol XV Issue 4,pp69-93.
- Baloyi, G. T (2022), Marriage and Culture within the Context of African Indigenous Societies: A Need for African Cultural Hermeneutics. Studia Historiae Ecclesiasticae 48 (1). Pretoria. ISSN 1017-0499. http://dx. doi. org/10. 25159/2412-4265/10113.
- Catherine Guirkinger,et al (2021). Are women emancipating? Evidence from marriage, divorce and remarriage in Rural Northern Burkina Faso, World Development, 146 (105512). https://doi. org/10. 1016/j. worlddev. 2021. 105512
- Chioma Emelone,(2020). Marriage and procreation in Africa:The Portrayal in Lola Shoneyin's The Secret lives of Baba Segl's wives, Preorc, PREORC Journal of gender and Sexuality Studies, Vol 1.
- Crossman, Ashley (2021), "Definition of Opportunity Structure. " Thought Co, thoughtco. com/opportunity-structure-theory-3026435.
- Dae-il Nam,et al (2014), Cross-national differences in firms undertaking innovation initiatives: An application of institutional anomie theory, Journal of International Management, Volume 20, Issue 2,p91-106.
- Deflem ,Mathieu, (2015) Anomie History of the Concept. In International Encyclopedia of the Social & Behavioral Sciences, 2nd edition, Volume 1.
DOI: 10. 1080/13639080903453987

- Elizabeth Anokyewaa SarfoI ,et al (2024). married because …": Motivations to marry early among female spouses in child marriages in

northern Ghana, Children and Youth Services Review,Volume 166, (107917). https://doi. org/10. 1016/j. childyouth. 2024. 107917.

- Hasiyatu Abubakari,et al (2024). Communication through popular culture: Analyzing a googi performance on early marriage among the Kusaas of Ghana, Language & Communication, Vol 99,pp90-106.
- Hoffmann, J. P. , Ireland, T. O (2004). Strain and Opportunity Structures. *Journal of Quantitative Criminology* 20(3), 263–292. https://doi. org/10. 1023/B:JOQC. 0000037734. 89980. 57

https://doi. org/10. 1016/j. jrurstud. 2024. 103375

- International Monetary Fund (IMF)(2024). World Economic Outlook. https://www. imf. org/en/Publications/WEO on line 11/11/2024 8:33pm.
- Jean-Philippe Platteau,(2021). Marriage, Divorce, and Fertility in Poor Countries: Economists' Contributions ,journal of World Development, https://www. sciencedirect. com.

- Le Zhang et al (2024). Marriage squeeze in the Loess Plateau Region, Northwestern China: A case study of two villages, Journal of Rural Studies, Vol 110 (103375).
- Lucia Corno & Alessandra Voena, (2023). Child marriage as informal insurance: Empirical evidence and policy simulations, Journal of Development Economics, 162 (103047).
- Olwan, O. T. , & Alsawalqa, R. O (2024). Testing the Efficiency of Merton's Anomie Theory in Explaining Suicidal Behavior in Jordan (2010-2021). Dirasat: Human and Social Sciences, 51(2), 35–51.
- Pillay ,Soma ,et al (2023). Examining the work–life balance of immigrants in Australia: An anomie theory perspective, International Journal of Intercultural Relations,Volume93(2):(101753). https://doi. org/10. 1016/j. ijintrel. 2023. 101753
- Roberts ,Ken ,(2009). Opportunity structures then and now, Journal of Education and Work,22(5),pp355-368.
- Sayana Basu (2024). Women as carriers of the 'weaving legacy': Shifting labour and changing gender relations in marriage, International Journal of Educational Research Open, 7 (100361). www. elsevier. com/locate/ijedro.
- Taha,Dina M (2024). Marriage economics, bargaining and strategic agency: Egyptian-Syrian intermarriage practices in the context of displacement, International Journal of Intercultural Relations. Vol 101(101995).

- Tom Staunton,(2015). Ken Roberts Opportunity Structure Theory – Theories Every Careers Adviser Should Know, https://runninginaforest. wordpress. com/